

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

مارس ٢٠٢١

العدد
الثلاثون

بالإنابة عن رئيس مجلس الوزراء
وزيرة التجارة والصناعة نكرم رموز مجتمع
الأعمال خلال "قمة مصر للأفضل" 2021

نعاون مصري سعودي
لنعزير التعاون الإقتصادي
والإجتماعي المشرك



نوجيهات رئاسية لتطوير
برامج بناء القدرات للعاملين
بالجهاز الإداري للدولة



نسلية خطابان تخصيص
٥٠١ وحدة صناعية بالـ ٧
مجمعات الجديدة لـ ٣٠٠
مستثمر صناعي

وزارة التجارة والصناعة نبدأ
الخطوات التنفيذية لدعم
مشاركة القطاعات الصناعية
في توفير إحتياجات مبادرة
"حياة كريمة"



في تقرير لصندوق النقد
العربي:
الأثار الإقتصادية للثورة
الصناعية الرابعة وتقنيات
الذكاء الاصطناعي على
المسنويين العربي والعالمي

اقرأ فى هذا العدد ...



صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

وزارة التجارة والصناعة تبدأ
الخطوات التنفيذية لدعم
مشاركة القطاعات الصناعية
فى توفير إحتياجات مبادرة
«حياة كريمة»

نسليح خطابان تخصيص
٥٠١ وحدة صناعية بالـ ٧
مجمعات الجديدة لـ ٣٠٠
مستثمر صناعي



ملفات ونقارير ٢٠

باب حول العالم ٣٠

فى تقرير لصندوق النقد العربي:
الآثار الإقتصادية لثورة الصناعة
الرابعة وتقنيات الفكاء الاصطناعي
على المسنويين العربي والعالمى



باب مجتمع الموظفين ٣٦

نوجيهاث رئاسية لتطوير
برامج بناء القدرات للعاملين
بالجهاز الإداري للدولة

صناعة فى سطور ٣٨

الصناعات الهندسية قاطرة
النمية الصناعية....وفرص
تصديرية كبيرة بالأسواق
الإقليمية والعالمية



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوى / البريد

-  Mift.Media
-  Trade_Industry
-  Mti_egypt
-  miftmedia
-  mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

نفيذاً للمبادرة الرئاسية لإنشاء مجمعات صناعية جاهزة للشباب نفيين جامع: نسليم خطابان الذ بالمجمعات الـ ٧ الجديدة باجم ٣٠٠ مسثمر صناعي الـ ٥.١ وحدة صناعية

الجاهزة والمفروشات والصناعات الهندسية والكماوية. وأوضح الزلاط أنه تم أيضاً نهاية الشهر الماضي تسليم خطابات التخصيص لـ ١٥٨ وحدة صناعية جاهزة وكاملة المرافق بجمع الصناعات الصغيرة بمنطقة مرغم ٢ بمحافظة الإسكندرية لعدد ٨٦ مستثمر حيث تم طرح الوحدات بنظام التمليك أو الإيجار حسب رغبة المستثمر وتبلغ القيمة الإيجارية ٢٠ جنيه للمتر شهرياً، مشيراً إلى أن مساحة الوحدة تصل إلى ١٤٤ م^٢ وذلك في مجالات صناعة عبوات البلاستيك الغذائية ولعب الأطفال البلاستيكية والزوارق البحرية المصنعة من الفيبير جلاس وألياف الاختبار وخرطوم الكهرياء المصنعة من البولي إيثيلين وصناديق البلاستيك والرولات والأكياس والأدوات المنزلية البلاستيكية وحبيبات البلاستيك المعاد تدويرها من PE,PP.

وأشار رئيس الهيئة أن مجمع مرغم ٢ والمتخصص في الصناعات البلاستيكية يسهم في تحقيق التكامل الصناعي بين المشروعات داخل المجمع ويدعم سلاسل التوريد والربط والتشبيك الصناعي مع المصانع الكبيرة. وتابع أنه تم تسليم خطابات التخصيص لعدد ٥٦ خطاب تخصيص بمنطقة بياض العرب بمحافظة بني سويف باجمالي ٦٢ وحدة صناعية وذلك في مجالات صناعة الأدوات المنزلية البلاستيكية وعبوات البلاستيك الغذائية واللعبات اللينة واستخلاص الزيوت الطبية والعطرية والاكواب الورقية والواح الكونتر، فضلاً عن الأسمدة المركبة.

وكشف الزلاط أنه تم أيضاً خلال شهر فبراير الماضي تسليم الدفعة الأولى من خطابات تخصيص وحدات المجمعات الـ ٧ الجديدة في كل من محافظات المنيا وسوهاج والبحر الأحمر والأقصر. ولفت إلى أنه تيسيراً على المستثمرين تم توقيع ٨ بروتوكولات تعاون مع ٨ بنوك لتوفير التيسيرات التمويلية اللازمة للمستثمر الراغب في تملك الوحدة بالنسبة لوحدات المجمعات المتاح بها نظام التمليك، مشيراً إلى أن هناك تيسيرات أخرى للحاصلين على الوحدات في إجراءات الحصول على الماكينات ومستلزمات الإنتاج، وذلك بالتنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بتيسيرات تمويلية واقساط بفائدة متناقصة، للبدء فوراً في الإنتاج فضلاً عن تيسير إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة.



أشهر، مشيراً إلى أن الهيئة في تواصل دائم مع المستثمرين لحين بدء التشغيل الفعلي لخطوط الإنتاج. وأضاف أن الهيئة العامة للتنمية الصناعية بدأت بالفعل في تسليم خطابات التخصيص



وخفض رسوم جديدة الحجز للوحدة الصناعية من ٥٠ ألف جنيه لتصل إلى ١٠ آلاف جنيه، واتاحة تقدم المستثمر بالبطاقة الشخصية، فضلاً عن تأجيل تحصيل إيجار الوحدات لمدة ٦ أشهر تيسيراً على رواد الأعمال بالنسبة للوحدات المتاح بها نظام الإيجار.

ومن جانبه أوضح اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن تسليم الوحدات الصناعية بالمجمعات الصناعية المتخصصة يأتي تفعيلًا للمبادرة الرئاسية وتوجيهات وزير التجارة والصناعة نحو سرعة تخصيص الوحدات الصناعية الجاهزة لصغار المستثمرين بالمحافظات وتسهيل كافة الإجراءات لبدء العملية الإنتاجية، لافتاً في هذا الإطار إلى أن الهيئة ستقوم بتسليم المستثمر وحدته الصناعية خلال شهر من تسلمه خطاب التخصيص على أن يقوم المستثمر باستخراج السجل الصناعي والترخيص وبدء الإنتاج خلال فترة لا تتجاوز ٦

وحدات الدفعة الأولى تشمل ٥٦ خطاب تخصيص بجمع المحلة الكبرى بمحافظة الغربية باجمالي ١٦٣ وحدة صناعية و ٨٦ خطاب تخصيص بجمع مرغم ٢ بمحافظة الإسكندرية باجمالي ١٥٨ وحدة صناعية بالإضافة إلى ٥٦ خطاب تخصيص بمنطقة بياض العرب بمحافظة بني سويف باجمالي ٦٢ وحدة صناعية و ٤٢ خطاب تخصيص بمنطقة المطاهرة وغرب جرجا بمحافظة المنيا وسوهاج باجمالي ٤٧ وحدة صناعية و ٦٠ خطاب تخصيص بمنطقة الغردقة والبيغدادى بمحافظة البحر الأحمر والأقصر باجمالي ٧١ وحدة صناعية.

كما أكدت وزيرة حرص الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية على تسهيل وتيسير إجراءات الحصول على الوحدات من خلال تقديم تيسيرات غير مسبوقه في الطرح الأخير شملت تخفيض ثمن كراسة الشروط لتتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه كما تم إلغاء كافة التكاليف المعيارية

**محمد الزلاط:
نسليم الوحدات
للمستثمرين خلال
شهر من اسنراج
خطاب التخصيص
...وبعد الإنتاج
الفعلى خلال فترة
لا تتجاوز ٦ أشهر**

في إطار تنفيذ المبادرة الرئاسية التي أطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لإنشاء مجمعات صناعية لمساعدة شباب وصغار المستثمرين على إقامة مشروعات صناعية جديدة، أعلنت السيدة/ نفيين جامع وزيرة التجارة والصناعة تسليم خطابات تخصيص ٥٠١ وحدة صناعية جديدة لـ ٣٠٠ مستثمر وذلك ضمن الدفعة الأولى للمجمعات الصناعية الـ ٧ التي تم طرحها خلال شهر أكتوبر الماضي بمحافظات الإسكندرية وبني سويف والمنيا وسوهاج والأقصر والبحر الأحمر والغربية. وقالت الوزيرة أن توفير الوحدات الصناعية الجاهزة كاملة المرافق يمثل فرصة متميزة للشباب وصغار المستثمرين للحصول على وحدة صناعية متكاملة الخدمات، وبدء عملية الإنتاج للمساهمة في دعم سلاسل التوريد ورفع القيمة المضافة للمنتج المصري وتوفير فرص عمل حقيقية لأبناء المحافظات المختلفة. وأضافت جامع أن خطابات تخصيص

وزيرة التجارة والصناعة تلقى كلمة مصر خلال فعاليات الإجتماع الوزاري للمجلس الإقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان مصر وكازاخستان ترتبطان بعلاقات سياسية متميزة وروابط تاريخية وثيقة تؤهلها للارتقاء بمنظومة التعاون الاقتصادي المشترك لمستويات متميزة، مشيرة الى الدور المحوري لمجتمعى الاعمال بالبلدين في ترجمة كافة الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بالدولتين لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والكازاخي على حد سواء.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي القاها نيابة عنها السيد/ ابراهيم السجيني مساعد وزيرة التجارة والصناعة للشئون الاقتصادية خلال فعاليات منتدى الاعمال المصري الكازاخي المنعقد بمدينة شرم الشيخ، وذلك بحضور السيد/ المز ايدروف نائب وزير الخارجية بولاية كازاخستان وممثلي عدد من الشركات المصرية والكازاخية، حيث ينظم المنتدى وزارات التجارة والصناعة والخارجية والتعاون الدولي ومحافظة جنوب سيناء بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية برئاسة المهندس ابراهيم العريبي ومن الجانب الكازاخي لجنة الاستثمار التابعة لوزارة الخارجية بجمهورية كازاخستان، والشركة المساهمة «Kazakh Invest» والغرفة الوطنية لرجال الاعمال بكازاخستان، والمركز الكازاخي للصناعة والتجارة وبشارك في المنتدى عدد كبير من الشركات المصرية والكازاخية

وقالت الوزيرة ان انعقاد هذا المنتدى رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الراهنة التي يمر بها العالم جراء انتشار فيروس كورونا» كوفيد-19» يعكس

الأزمة ستظل لعدة سنوات إلا أن الدول العربية كانت من أقل الدول تضررا من هذه الآثار نظرا للإجراءات السريعة التي تبنتها الحكومات العربية للسيطرة على الوباء ودعم القطاعات الإنتاجية

وأضاف أبو الغيط أن الأزمة العالمية فرضت واقعا جديدا على أجندة العمل الحكومي في مجالات الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي الأمر الذي يقتضي وضع سياسات جديدة لمواجهة الكوارث غير المتوقعة والتكيف مع الأزمات، لافتا إلى أن المجلس في دورته الحالية سيسلط الضوء على العديد من الملفات الهامة من بينها الاتفاقيات العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء.

وأشار السيد/ راوول نعمة وزير الاقتصاد والتجارة اللبني إلى أن المجلس يتطلع إلى تفعيل التكامل بين الدول العربية لا سيما في الجوانب الاقتصادية والإنتاجية خاصة وأن الوحدة الاقتصادية العربية تعد مطلبا أساسيا للحفاظ على الأمن الغذائي وتحفيز التجارة البينية، وتسليط الضوء على فرص التعاون الاقتصادي العربي غير المستغلة، لافتا إلى أن الأزمة الحالية لفيروس كورونا دفعت الدول العربية لتبني توجهات التحول الرقمي والاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة في التجارة والتواصل كبديل عن التعامل على أرض الواقع.

ولفت السيد/ خليفة مساعد حمادة، وزير

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ضرورة تضافر جهود كافة الحكومات العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي بالمنطقة العربية وتحقيق التكامل في كافة المجالات وعلى رأسها التجارة والصناعة والاستثمار من أجل استشراف مستقبل أفضل للأمة العربية وتحقيق التنمية المنشودة للمواطن العربي، خاصة في ظل الأزمة العالمية لتفشي فيروس كورونا المستجد والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصادات العالمية ومن بينها الدول العربية، مشيرة في هذا الإطار إلى حرص القيادة السياسية المصرية على دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات وبصفة خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة عبر تقنية الفيديو كونفرانس في الاجتماع الوزاري للدورة رقم ١٠٧ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بمشاركة السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد/ راوول نعمة وزير الاقتصاد والتجارة اللبني رئيس الدورة الحالية للمجلس، إلى جانب الوزراء ورؤساء وفود الدول العربية الأعضاء.

وقالت الوزيرة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية يساهم بشكل فعال وإيجابي في إثراء العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لافتة إلى أن التحديات التي تواجه المنطقة العربية تتطلب بذل مزيد من الجهود والتنسيق فيما بين الحكومات العربية لمحاولة التخفيف من آثار أزمة هذه الجائحة على أداء التجارة العربية البينية وإزالة كافة العقبات التي تعترض حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لمستوى يرقى لطموحات الشعوب العربية وأشارت جامع إلى ضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعد أحد أهم إنجازات هذا المجلس وأولى مراحل التكامل الاقتصادي العربي من أجل الوصول لمرحلة الإتحاد الجمركي العربي والانتهاء من كافة متطلباته بما يساعد الدول العربية على مواكبة الاتجاهات العالمية على غرار ما يتم حاليا في كتلتات إقليمية أخرى.

ومن جانبها أكد السيد/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية أن العالم حاليا يشهد أزمة غير مسبوقة جراء انتشار فيروس كورونا المستجد حيث تتسابق دول العالم في توفير اللقاحات المضادة للفيروس بما يمكن من استعادة الحياة الطبيعية، لافتا إلى أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها هذه

خلال فعاليات منتدى الأعمال المصري الكازاخستاني نيفين جامع: دور رئيسي لمجتمع الأعمال المصري والكازاخي في إقامة شراكات استثمارية للارتقاء بمسنوى التعاون الاقتصادي المشترك



الجارية لتوقيع اتفاق للتجارة الحرة بين مصر ودول الإتحاد الأوراسي والذي يضم في عضويته دولة كازاخستان حيث سيسهم الاتفاق في منح إعفاءات جمركية وميزات تنافسية للمنتجات المتبادلة المتداولة بالسوقين المصري والكازاخي.

وحثت الوزيرة مجتمع الأعمال المصري ونظيره الكازاخي للعمل سويا على الاستفادة من كافة الفرص والإمكانات الاقتصادية والمزايا النسبية المتاحة بالتدوين لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري المشترك، مشيرة ان عدد من الموضوعات الهامة مطروحة على جدول أعمال المنتدى من شأنها دفع علاقات التعاون الاقتصادي لمستويات غير مسبوقة حيث تتضمن هذه الموضوعات استعراض الفرص التجارية والاستثمارية بالبلدين وكذا لقاء الضوء على خدمات النقل والشحن والخدمات المالية.

بالإضافة الى منح تسهيلات لسداد القروض والغاء الفوائد على متاخرات السداد ومد العمل بالرخص والسجلات الصناعية المنتهية فضلا عن منح مهلة مجانية لكافة الاراضي والوحدات الصناعية دون تحميل المستثمر رسوم أو تكاليف معيارية الى جانب خفض اسعار الغاز والكهرباء للقطاع الصناعي.

ونوهت الوزيرة الى ان تنظيم هذا المنتدى في الوقت الراهن يعد خطوة ايجابية لتشجيع التعاون التجاري والاستثماري بين مصر وكازاخستان، مشيرة الى اهمية تعزيز معدلات التبادل التجاري بين البلدين والتي بلغت عام ٢٠١٩ نحو ٩٧.٧ مليون دولار.

وأوضحت جامع ان هناك فرصا كبيرة لتنمية التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين خلال المرحلة المقبلة لاسيما في ظل العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط القاهرة واستانا والمفاوضات

حرص حكومتى ودوائر الاعمال بمصر وكازاخستان على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية. وأشارت جامع الى اهمية تفعيل العمل المشترك على المستويين الاقليمي والعالمي لمواجهة تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات فيروس كورونا، لافتة الى ان الدولة المصرية نفذت اجراءات احترازية اقتصادية ناجحة وبشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية والتي ساهمت في تحقيق معدلات نمو ايجابية وتحقيق التوازن بين استمرار الأنشطة الاقتصادية والحفاظ على الصحة العامة للمواطنين.

واضافت ان اهم الاجراءات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة تضمنت تسهيل عمليات الإفراج الجمركي وتقليل زمن إجراءات الفحص والرقابة المعملية للصادرات بمتوسط يتراوح بين ٢٠-٢٢ ساعة بحد أقصى

أكدت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان مصر وكازاخستان ترتبطان بعلاقات سياسية متميزة وروابط تاريخية وثيقة تؤهلها للارتقاء بمنظومة التعاون الاقتصادي المشترك لمستويات متميزة، مشيرة الى الدور المحوري لمجتمعى الاعمال بالبلدين في ترجمة كافة الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة بالدولتين لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والكازاخي على حد سواء.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي القاها نيابة عنها السيد/ ابراهيم السجيني مساعد وزيرة التجارة والصناعة للشئون الاقتصادية خلال فعاليات منتدى الاعمال المصري الكازاخي المنعقد بمدينة شرم الشيخ، وذلك بحضور السيد/ المز ايدروف نائب وزير الخارجية بولاية كازاخستان وممثلي عدد من الشركات المصرية والكازاخية، حيث ينظم المنتدى وزارات التجارة والصناعة والخارجية والتعاون الدولي ومحافظة جنوب سيناء بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية برئاسة المهندس ابراهيم العريبي ومن الجانب الكازاخي لجنة الاستثمار التابعة لوزارة الخارجية بجمهورية كازاخستان، والشركة المساهمة «Kazakh Invest» والغرفة الوطنية لرجال الاعمال بكازاخستان، والمركز الكازاخي للصناعة والتجارة وبشارك في المنتدى عدد كبير من الشركات المصرية والكازاخية

وقالت الوزيرة ان انعقاد هذا المنتدى رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الراهنة التي يمر بها العالم جراء انتشار فيروس كورونا» كوفيد-19» يعكس

اجتماع مصرى سعودى لتعزيز التعاون المشترك فى كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية

في إطار توجيهاً السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بأهمية تفعيل العمل المصري السعودي المشترك لتوثيق الروابط الثنائية التاريخية وتعزيز التعاون الاقتصادي ونقله لمستويات متميزة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والسعودي على حد سواء، وبما يخدم مصالح البلدين الشقيقين. عقد فريق العمل المصري السعودي المعني بمتابعة التوصيات الصادرة عن الدورة السادسة عشر للجنة المصرية السعودية والتي عقدت بالرياض خلال شهر مايو ٢٠١٨ الاجتماع الثاني -عبر تقنية الفيديو كونفرانس - حيث ترأس الجانب المصري السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية

إبراهيم السجيني : القاهرة نسنضيف أعمال الدورة الـ ١٧ للجنة المصرية السعودية العام الجاري



والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والإسكان والتربية والتعليم والتدريب التقني بالإضافة الى مجالات الإعلام والسياحة والآثار. وأشار السجيني الى انه تم الاتفاق على عقد أعمال الدورة السابعة عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة بالقاهرة خلال العام الجاري على أن يتم تحديد الموعد بالتنسيق بين الجانبين.

وقد أسفر الاجتماع عن عدد من التوصيات المشتركة تضمنت:

- اشادة الجانبين بزيادة حجم التبادل التجاري، والدعوة لزيادة حركة المبادلات التجارية بما يحقق آمال الشعبين الشقيقين من خلال تبادل الزيارات بين القطاع الخاص، وتنظيم المعارض التجارية التعريفية، والمشاركة فيها.

- اشادة الجانبين بالجهود المبذولة خلال فترة جائحة كورونا بما يساهم في تذليل العقبات التي تعترض حركة التبادل التجاري.
- اتفاق الجانبين على التنسيق لعقد منتدى الاستثمار بالرياض لعرض الفرص الاستثمارية في كلا البلدين وكذلك ما تم اتخاذه مؤخراً لتسهيل مناخ الاستثمار في

مصر والتنسيق في هذا الشأن مع وزارة الاستثمار السعودية، والهيئة العامة للاستثمار المصرية، ومجلس الغرف السعودية.

- تأكيد الجانبين أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات المعنية بالبلدين لتنفيذ وتعزيز التعاون في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- اتفاق الجانبين على عقد الاجتماع الرابع للجنة الفنية السعودية المصرية في مجال المواصفات والمقاييس خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ بالقاهرة.

- تأكيد الجانبين ضرورة التوقيع على مشروع مذكرة التفاهم بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية المصرية والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية لتعزيز التعاون الصناعي المشترك خلال المرحلة المقبلة.
- اشادة الجانب المصري بما تم حيال رفع الحظر المفروض على استيراد الفواولة، والفلفل، والجوافة والبصل من جمهورية مصر العربية.

- تأكيد الجانبين حرصهما على تعزيز التعاون وتسهيل حركة التصدير والتبادل التجاري بين البلدين فيما يتعلق بالفواكه والخضروات الطازجة على أن يقوم كل جانب بموافاة الجانب الآخر بالشحنات التي يتم رفضها لاتخاذ ما يلزم حيال الشركات المخالفة.

- استمرار عقد اللجنة الفنية المشتركة للنقل البري لتطوير العمل المشترك بين البلدين، والانتهاء من الموضوعات العالقة والتي حالت جانحة كورونا دون استمرار متابعتها.

- التأكيد على استمرار تفعيل دور نقاط الاتصال، والتي تم إنشاؤها خلال الدورة الثالثة عشر للجنة والمتمثلة في الهيئة العامة للتجارة الخارجية عن المملكة العربية السعودية وقطاع الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة عن جمهورية مصر العربية، وأن يتم من خلالها تنظيم كافة أعمال اللجنة، وحل المشاكل التي تعترض حركة المبادلات التجارية بين البلدين.

بعد إنصالات مكثفة للتمثيل التجاري المصري إنهاء أزمة فرض السلطان الأوغندية رسوماً جمركية على الصادرات المصرية من الصاج المسطح بنسبة ٣٥٪

بإدراج هذا الموضوع على أجندة اجتماع لجنة التجارة والجمارك الـ ٣٦ للكوميسا الذي عُقد عبر تقنية الفيديو كونفرانس حيث تم التشديد في هذا الاجتماع على أهمية قيام الحكومة الأوغندية بالعمل على ازاله كافة المعوقات التي تؤثر سلبا على انسياب تدفق الصادرات المصرية لهذا السوق وذلك بالتنسيق مع عدد من الدول الأخرى الأعضاء في الكوميسا المتضررة من مثل تلك القرارات التعسفية مثل موريشيوس التي تعاني شركاتها المصدرة للسكر من نفس المشكلة في ضوء وجود فائض في انتاج اوغندا من السكر ، وهو ما نتج عنه تراجع الجانب الاوغندي عن فرض هذه الرسوم

وأضاف مغاوري أن إجمالي الصادرات المصرية إلى السوق الأوغندية قد بلغت عام ٢٠١٩ نحو ١١٢ مليون دولار أمريكي، مشيراً إلى أن أهم بنود الصادرات المصرية تتضمن الورق ومنتجاته، والمنتجات الغذائية، والكلينكر، ومواد البناء المختلفة، والمنتجات الكيماوية والبلاستيك، والواح الصلب، والحاصلات الزراعية المختلفة، والرخام والجرانيت.

مما أدى الى تأثر نشاطها في السوق الاوغندي، مؤكدة فى هذا الإطار حرص الوزارة على حل المشكلات التي تواجه الصادرات المصرية فى مختلف الأسواق الخارجية والإستفادة من كافة الأدوات



والقواعد التجارية التى تكفلها منظومة التجارة الدولية ومن جانبه أوضح الدكتور أحمد مغاوري، رئيس جهاز التمثيل التجاري ان الجهاز قام

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، انتهاء أزمة فرض السلطات الاوغندية رسوماً جمركية على الصادرات المصرية من الصاج المسطح بنسبة ٣٥٪ بالمخالفة لاتفاقية الكوميسا، مشيرةً إلى أن الوزارة ممثلة في جهاز التمثيل التجاري أجرت اتصالات مكثفة مع الجهات الأوغندية خلال الأشهر الماضية وكذا مع سكرتارية الكوميسا بدولة زامبيا لحثهم على التراجع عن هذا القرار.

وقالت إن الوزارة تابعت عن كثب خلال الفترة الماضية تطورات الأزمة الناتجة عن قيام السلطات الاوغندية بفرض رسوم جمركية على عدد من البنود التي تصدرها مصر ومنها الصاج المسطح وذلك بالمخالفة لاتفاقية الكوميسا، مشيرةً إلى أن المكتب التجاري المصري في اوغندا قام بالتنسيق مع مختلف الدوائر الحكومية وغير الحكومية لحث السلطات على الالتزام بالتخفيضات الجمركية في إطار الكوميسا.

وأضافت «جامع»، أن عدد من الشركات المصدرة للسوق الاوغندي أبدت تضررها الشديد من جراء اتخاذ السلطات الاوغندية قراراً منفرداً بالمخالفة لالتزاماتها في اتفاقية الكوميسا بفرض رسوم جمركية على صادرات هذه الشركات الى اوغندا

ونعلن نجاح جهود الحكومة فى تصدير أولى شحنات الموسم الجديد للبرتقال المصري إلى السوق البرازيلي



وباراجواي، وأضاف السجيني ان الفترة الماضية شهدت أيضا عقد عدة جولات من المشاورات الفنية بين وزارة الزراعة المصرية ونظيرتها البرازيلية أسفرت عن تسجيل الثوم والبرتقال المصري بالبرازيل في شهر مايو ٢٠٢٠ حيث أعلنت وزارة الزراعة المصرية بدء تصدير الموالح إلى البرازيل وفقا للمعايير الدولية لجودة الصادرات وتطبيق نظم التتبع للمنتجات التصديرية خلال مراحل الزراعة والإنتاج والتعبئة والتصدير والتي تعد إحدى أدوات نجاح السياسة التصديرية لمصر. ولفت الى ترحيب المستوردين البرازيليين بالبرتقال المصري والذي يتميز بالجودة العالية والأسعار التنافسية حيث يعتبر السوق البرازيلي أكبر أسواق أمريكا الجنوبية بنحو ٢٠٩ مليون مستهلك.

الماضي للتفاوض النهائي حول استيراد الموالح المصرية لأسواقها، تفقدت خلالها عدد من مزارع الموالح المصرية بمرافقة مختصين من الصحة النباتية بالحجر الزراعي المصري وذلك في إطار التمهيد لفتح السوق البرازيلي أمام صادرات الموالح المصرية. وأشار إلى ان قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بالوزارة قام خلال الفترة الماضية بعقد سلسلة اجتماعات مع تجمعات رجال الأعمال والمصدرين المصريين وذلك بالتعاون مع المكتب التجارى المصرى بساو باولو والسفارة البرازيلية بالقاهرة وغرفة التجارة العربية البرازيلية بساو باولو استهدفت التعريف بالامتيازات والاعفاءات الجمركية التي يتيحها اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور والذي يشمل البرازيل والأرجنتين، واوروجواي

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه في إطار تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين مصر ودول تجمع الميركسور والذي يضم كل من البرازيل والأرجنتين، واوروجواي وباراجواي نجحت جهود الحكومة في تصدير أولى شحنات الموسم الجديد للبرتقال المصري الى السوق البرازيلي وذلك بالتعاون مع السفارة البرازيلية بالقاهرة مؤكدة أهمية هذه الإتفاقية في فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية في أسواق دول أمريكا الجنوبية حيث أشادت في هذا الإطار بالتعاون المستمر بين الحكومتين المصرية والبرازيلية لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية المشتركة. وفى هذا الصدد أوضح السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية ان بعثة فنية برازيلية زارت القاهرة العام

وزيرة التجارة والصناعة نشارك فى الندوة الرابعة لمؤتمر مصر نسطيع بالصناعة حول استراتيجية التمويل الصناعى

المصرية للأسواق الخارجية مع التركيز على السوق الأفريقي والذي يمثل أحد أهم مستهدفات خطة الوزارة لمضاعفة الصادرات.

وحول جهود الحكومة لتنمية الصادرات اوضحت جامع ان الحكومة قطعت شوطا كبيرا في ملف المساندة التصديرية حيث تم خلال العام الحالي حل أزمة سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين من خلال إطلاق عدد من المبادرات الحكومية لسرعة سداد المستحقات لدى صندوق تنمية الصادرات، مشيرة إلى أن إجمالي ما تمت إتاحته من مساندة تصديرية خلال عام ٢٠٢٠ بلغ حوالي ٢٠ مليار جنيه.

وأضافت أن الوزارة تتبنى خطة طموحة لتنمية وتطوير المناطق الصناعية فى مختلف محافظات مصر، فضلا عن إنشاء ١٣

مجمعا صناعيا جديدا بمحافظات الوجه البحري والصعيد تضم أكثر من ٤ الاف وحدة صناعية جاهزة وكاملة المرافق، تم طرح ٧ مجمعات منها العام الماضي بإجمالي ١٦٥٧ وحدة صناعية مجهزة بكافة المرافق وبمساحات مختلفة وذلك بنظام الإيجار أو التملك في سبع محافظات هي الاسكندرية والبحر الأحمر والغربية وبنى سويف والمنيا وسوهاج والأقصر، لافتة إلى أنه روعي في هذا الطرح الأخير تقديم تيسيرات كبيرة وغير مسبوقة للمستثمرين والتي لاقت قبول الكثير من المستثمرين وخاصة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.



الموردين المحليين بهدف تلبية احتياجات المنشآت الصناعية المحلية والدولية، وإصدار قاعدة معلومات يستفيد منها المجتمع الصناعي. وأشارت الوزيرة إلى أن القيادة السياسية تولي اهتماما كبيرا لملف الصادرات والارتقاء بمعدلات التصدير في كافة القطاعات وبصفة خاصة القطاعات التي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية، الأمر الذي يساهم في الوصول بالصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا، لافتة إلى أن الوزارة تدرس حاليا كافة المقترحات المتعلقة بتيسير إجراءات التصدير والتعامل مع كل التحديات التي تقف عتبة أمام إنسياب وتدفق الصادرات

لاحلل وارداتها بقطاعات الصناعات الهندسية وصناعات مواد البناء والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وقطاع الصناعات الطبية والدوائية والصناعات النسيجية، لافتة الى أن الوزارة تسعى إلى تحقيق تكامل سلاسل التوريد المحلية. ولفتت جامع الى أن الوزارة تعمل حاليا على برنامج تنمية سلاسل الموردين وتطوير قاعدة صناعية متنوعة من الموردين المحليين، حيث يركز البرنامج على محورين أساسيين، هما تكوين شراكات مستدامة بين المنشآت الصناعية المحلية والدولية والموردين المحليين، ودعم العمل الجماعي بين

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن تعميق التصنيع المحلي للمنتجات المصرية وزيادة معدلات الصادرات الصناعية يأتي على رأس أولويات وزارة التجارة والصناعة، الأمر الذي دفع الوزارة لإطلاق برنامج قومي لتعميق التصنيع المحلي يستهدف زيادة نسب القيمة المضافة في المنتجات الوطنية، بما يساهم في احلال المنتجات المستوردة بمنتجات محلية منتجة محليا، مشيرة إلى أن الوزارة تستهدف عددا من الصناعات والسلع ذات الأولوية لتشجيع توفير المنتجات المحلية بها لتلبية إحتياجات السوق المحلي.

وأشارت إلى إنه تم مراجعة كافة البنود الجمركية للواردات عن عام ٢٠١٩ والتي بلغ عددها ٦٨٥٣ بند جمركي، وتم تحديد الواردات المستهدفة في ٢٢٨ بند جمركي بقيمة تمثل حوالي ٢٣٪ من اجمالي الواردات

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة في الندوة الحوارية الرابعة من مؤتمر «مصر تستطيع بالصناعة» لمناقشة «استراتيجية التمويل الصناعي»، بحضور السفيرة/ نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، والدكتور/ محمد معيط وزير المالية، والمهندس/ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، والدكتور/ محمود محي الدين المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

وأوضحت الوزيرة أنه تم تحديد قائمة مبدئية للسلع المستهدفة

نفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بإناحة الفرصة للصناعة الوطنية في تنفيذ مبادرة حياة كريمة وزارة التجارة والصناعة تبدأ الخطوات التنفيذية لمع مشاركة القطاعات الصناعية في توفير إحتياجات ومستلزمات المبادرة

نحت رعاية وزيرى التجارة والصناعة والنموين والتجارة الداخلية افتتاح فعاليات الدورة الثامنة للمعرض الرسمي للسيراميك والبورسلين والأدوات الصحية «CERAMICA MARKET»



لجعل مصر مركزاً إقليمياً لصناعة وتصدير السيراميك والاستفادة من توافر المواد الخام واتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية وكذا توافر العمالة المؤهلة وكافة مقومات الصناعة، حيث توفر الآلاف من فرص عمل باعتبارها من الصناعات كثيفة العمالة.

وأوضح مساعد وزيرة للشؤون الاقتصادية ان القطاع يسهم في توفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية حيث يتمتع بتنافسية كبيرة ترجع إلى ان نسبة المكون المحلي في صناعة السيراميك تصل إلى ٩٠٪، مشيراً إلى ان صادرات قطاع السيراميك للأسواق الخارجية بلغت العام الماضي نحو ١٤٩ مليون دولار.

وأضاف السجيني أن الوزارة اتخذت عدداً من الخطوات خلال الأشهر القليلة الماضية التي صبت في مصلحة قطاع السيراميك والبورسلين وعلى رأسها إصدار قرار وزاري خلال شهر ديسمبر الماضي بوقف استيراد السيراميك والبورسلين لمدة ٣ أشهر بهدف الحفاظ على معدلات إنتاجية الصناعة المصرية من تداعيات انتشار فيروس كورونا عالمياً، لافتاً إلى أنه جاري حالياً دراسة إدراج صناعة السيراميك لأول مرة ضمن برنامج رد الأعباء التصديرية التي تنفذها الحكومة حالياً بما يسهم في تعزيز صادرات هذه الصناعة الهامة.

تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ على المصليحي وزير النموين والتجارة الداخلية افتتحت فعاليات الدورة الثامنة من المعرض الرسمي للسيراميك والبورسلين والأدوات الصحية «CERAMICA MARKET» خلال الفترة من ٢٥-٢٨ فبراير الماضي لمدة ٤ أيام بمرکز القاهرة الدولي للمؤتمرات، حيث افتتح المعرض السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية والمشرف على قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بالوزارة بالإنابة عن وزيرة التجارة والصناعة، وحضر مراسم الافتتاح ١٥ من السفراء والممثلين التجاريين المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية من الدول العربية والأفريقية والأوروبية.

وقال السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية والمشرف على قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة إن المعرض يسهم في دعم الشباب المقبلين على الزواج ومهندسي الديكور والمقاولين وأصحاب المشروعات العقارية من خلال إتاحة منتجات سيراميك متميزة بأسعار تنافسية وهو ما يرفع من مستوى الوحدات السكنية والإدارية والمشروعات القومية.

وأشار إلى حرص الوزارة على تنمية وتطوير صناعة السيراميك باعتبارها إحدى الصناعات الرئيسية بقطاع مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى خلال المرحلة الحالية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن مبادرة حياة كريمة تمثل فرصة متميزة للصناعة الوطنية لتوفير كافة المستلزمات والاحتياجات الصناعية اللازمة لتنفيذ المبادرة، مشيرة إلى أن المبادرة والتي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحسين مستوى معيشة القرى الريفية وتحقيق التنمية المستدامة بجميع أنحاء الجمهورية تمثل انفراجة كبيرة على الصناعة المحلية حيث ستسهم في تشغيل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية، كما تمثل فرصة لدخول إستثمارات جديدة في السوق المحلي فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة للشباب.



وقالت الوزيرة إن هذه المبادرة تشهد زخماً كبيراً خاصة وأنها تشمل ٢٠٩ ٤ قرية بإجمالي ١٧٥ مركز على مستوى ٢٠ محافظة، ويبلغ عدد المستفيدين منها ٥٠ مليون مستفيد كما تبلغ تكلفة المبادرة ٥٠٠ مليار جنيه منها ٦٠.٥٠٪ منتجات صناعية وذلك في ٤ محاور تنموية رئيسية هي شبكات المياه والصرف الصحي والطريق والكباري، والمنظومة الصحية بالقرى، وتطوير المؤسسات التعليمية بالقرى والمراكز المصرية، لافتة إلى أن الرئيس السيسي وجه بضرورة تعميق وتوطين الصناعة المحلية وإتاحة فرصة للصناعة المصرية في تنفيذ هذا المشروع القومي بحيث تكون جميع مكونات ومنتجات المشروع من الصناعة الوطنية بما يعكس على تحفيز التنمية الاقتصادية وتحسين معدلات التوظيف.

وأشار إلى أن الغرف الصناعية المعنية بالمشاركة في هذه المبادرة تتضمن غرفة الصناعات المعدنية وغرفة الصناعات الهندسية، وغرفة مواد البناء، وغرفة الصناعات الكيماوية، لافتاً إلى أن المركز في تواصل دائم مع مجموعات العمل المشكّلة من كافة الوزارات المعنية بتنفيذ هذه المبادرة. ونوه المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أن هذه المبادرة ستساعد على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن استفادة المصانع من الإنتاجية العالية فيما يخص النواحي الفنية التي تتضمن تحسين التكلفة وجودة المنتجات وتحسين المنظومة الصناعية وتحقيق نمو الشركات وتشغيل العمالة، مشيراً إلى أن أهم ما يميز توريدات هذه المبادرة هو فكرة التنميط أو عدم تنوع التوريدات واقتصارها على أنماط محددة الأمر الذي سيكون له مردود كبير على تحسين التكاليف للمصانع.

والصناعة بمختلف هياكلها، للمساهمة في هذا المشروع القومي الكبير، مشيراً إلى أنه جاري عقد اجتماعات مع المصنعين في القطاعات الصناعية المختلفة لتشجيعهم على الاستفادة من المبادرة.

وأضاف عبد الكريم أنه في إطار التنسيق الدائم مع اتحاد الصناعات المصرية، فقد شارك مركز تحديث الصناعة في لقاء موسعاً مع ممثلي غرفة الصناعات المعدنية بحضور الدكتور/ خالد

ومن جانبه أوضح المهندس/ محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أنه تنفيذاً لتوجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لمركز تحديث الصناعة بحصر المصانع في القطاعات المختلفة تمهيداً

وزير «التجارة والصناعة والإنتاج الحربي» يشهدان توقيع اتفاقية تصنيع مشترك بين مصنع (٢٠٠ الحربي) و (MCV) في مجال تصنيع الأوتوبيسات الكهربائية



شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والمهندس/ محمد أحمد مرسي وزير الدولة للإنتاج الحربي مراسم توقيع اتفاقية تصنيع مشترك بين مصنع إنتاج وإصلاح المدرعات (مصنع ٢٠٠ الحربي) وشركة صناعة وسائل النقل MCV، وذلك بحضور المهندس/ محمد محمد صلاح الدين مصطفى نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للإنتاج الحربي والعضو المنتدب، وقد قام بتوقيع البروتوكول المهندس/ رفيق رزق رئيس مجلس إدارة مصنع إنتاج وإصلاح المدرعات والمهندس/ كريم غبور رئيس مجلس إدارة شركة MCV والعضو المنتدب، وذلك بمقر ديوان عام وزارة الإنتاج الحربي.

وقالت جامع ان هذا الاتفاق يدعم التوجه الحالي للدولة المصرية بالتوسع في استخدام المركبات التي تعمل بالطاقة النظيفة وذلك في إطار المبادرة الرئاسية التي اطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال افتتاحه لفعاليات المعرض الاول لتكنولوجيا تحويل واحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة، مشيرة الى اهمية توسيع أطر التعاون الصناعي المشترك بين الحكومة ومختلف الشركات العالمية والوطنية العاملة في مجال انتاج السيارات بالسوق المصري لتوطين صناعة السيارات الكهربائية ونقل كافة الخبرات والتكنولوجيات العالمية المطبقة في هذا الصدد للصناعة الوطنية. وأشارت الوزيرة الى ان الوزارة تعمل حالياً على وضع استراتيجية شاملة لصناعة السيارات والصناعات المغذية لها تركز على تحقيق الاستفادة القصوى من كافة المقومات والامكانيات الكبيرة

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر يناير الماضي ع. عبد الرؤوف أحمدى : إجراء ٣٨١ حملة تفهيشية على المصانع وإعداد ١٢٣٩ دراسة فنية وترخيص ٢٨٠ مرجل بخاري وإعتماد ٩٤ مركز صيانة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الالتزام بتطبيق المواصفات القياسية على المنتجات يمثل ركيزة اساسية للارتقاء بجودة المنتج المصري وزيادة قدرته على منافسة المنتجات الاجنبية داخل السوق المحلي أو في الاسواق الخارجية، مشيرة في هذا الإطار الى حرص الوزارة على تعزيز دور الاجهزة الرقابية التابعة للوزارة لاحكام الرقابة على المنتجات المصنعة داخل السوق المحلي والتأكد من التزامها بتطبيق اعلى معايير الجودة المحلية والدولية.

وفي هذا الإطار كشف أحدث تقرير تلقته الوزيرة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر يناير الماضي أن المصلحة قامت بإجراء ٣٨١ حملة تفهيشية على المصانع والمراجل والآلات الحرارية، كما تم إجراء ١٢٣٩ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٦٥ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و١٠٦٣ دراسة فنية متنوعة و١١ دراسة مستلزمات إنتاج.

كما قامت المصلحة بمنح ترخيص لـ ٢٨٠ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٩٤ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ٢١ حملة رقابية موسمية، فضلاً عن التفهيش على عدد ٥٤ مصنع متنوع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل



ومصانع أسمنت وحديد وصلب، لافتاً الى ان الحملات استهدفت أيضاً متابعة مدى التزام المصانع بتطبيق الاجراءات الاحترازية الخاصة بانتشار فيروس كورونا للحفاظ على سلامة العاملين وضمان عدم توقف عجلة الانتاج

وأوضح أن المصلحة تسعى دائماً الى تحسين صورة المنتج المصري داخليا وخارجيا وحماية الأسواق من تداول السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات التي جانب زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الصادرات ورفع القدرات التنافسية للمنتج المصري، بالإضافة الي نشر الوعي بأهمية الجودة بالمجتمع الصناعي وجمهور المستهلكين.

خدمة المواطن بالرد على ١٩٠ شكوى. وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية ان المصلحة تعمل خلال المرحلة الحالية على أحكام الرقابة على المصانع وضمان مطابقة منتجاتها لمعايير الجودة المصرية والعالمية، مشيراً الى أن المصلحة تسهم في تفعيل الدور الرقابي على المنتجات الصناعية قبل طرحها في الأسواق ومكافحة عمليات الغش الصناعي.

وأضاف أن حملات التفهيش والرقابة تضمنت مصانع للغازات الطبية والصناعية وإسطوانات الغاز ومصانع تعبئة الأسمجين ومصانع إنتاج الخميرة وخلايا الطاقة ومصانع البلاستيك وصناعات معدنية

بعد انصارات مكثفة مع السلطات السعودية المكتب التجاري المصري بجدة ينجح في الافراج عن شحنة منتجات غذائية مصرية ممنجزة بالموانئ السعودية



نجح المكتب التجاري المصري بجدة في الافراج عن شحنة منتجات غذائية تابعة لاحدى الشركات المصرية احتجزت منذ الأسبوع الأول من شهر فبراير الجاري بميناء الملك عبد الله بمحافظة رابغ السعودية.

وكان المكتب التجاري المصري قد تلقى اخطاراً من الشركة المصرية المصدرة والمجلس التصديري للصناعات الغذائية باحتجاز شحنة جبن رومي في الموانئ السعودية، حيث قام المكتب بإجراء اتصالات مكثفة مع الجهات السعودية المعنية ممثلة في الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية للافراج عن الشحنة، حيث أسفرت جهود المكتب فى الافراج عن الشحنة وتم اخطار الشركة المصرية وكذا الهيئة القومية لسلامة الغذاء والمجلس التصديري للصناعات الغذائية.

وفى هذا الصدد أكد الدكتور / احمد مغاوى رئيس التمثيل التجاري ضرورة اتباع الشركات المصرية المصدرة للإجراءات الموضوعية من قبل الجهات السعودية والخاصة باستيراد المنتجات الغذائية وذلك لتجنب أية مشكلات أو خسائر تتكبدها الشركات المصرية وحرصاً

على نفاذ صادرات الصناعات الغذائية المصرية للسوق السعودي والذي يعد أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات الغذائية بقيمة بلغت نحو (٣٠٨) مليون دولار عام ٢٠٢٠.

مع انتهاء فترة تقديم طلبات الشركات المصدرة وزيرة التجارة والصناعة نملن : اصدار أول دفعة من المرحلة الثانية لشهادات صرف مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات فى إطار مبادرة السداد الفوري نيفين جامع : الدفعة الأولى تشمل ٤٠ شركة باجمالى قيمة مستحقات ٢٠٨.٤ مليون جنيه ... واجمالى الطلبات المقدمة للصندوق حتى نهاية فبراير تجاوزت ال ١٦٠٠ شركة مصدرة

ولفتت جامع الى ان هذه المبادرة تأتي تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لمساندة الشركات المصدرة، وسرعة رد الأعباء التصديرية، لدعم قطاعي الصناعة والتصدير وبصفة خاصة خلال هذه المرحلة بسبب تداعيات انتشار جائحة كورونا، حيث تتبج المبادرة سداد نسبة ٨٥٪ من اجمالى قيمة المستحقات فوراً وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والبنوك، بدلا من سدادها على أقساط قد تستغرق عدة سنوات، الأمر الذى يسهم فى توفير السيولة النقدية لتمكين الشركات المصدرة من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمالة.

وأشارت الوزيرة الى ان المرحلة الاولى للمبادرة شهدت سداد ١٣,٢ مليار جنيه ل ١١٢٥ شركة مصدرة

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان صندوق تنمية الصادرات أصدر اليوم - الأحد - أول دفعة من المرحلة الثانية لشهادات صرف مستحقات الشركات المصدرة فى إطار مبادرة السداد الفوري التى أعلنت عنها الحكومة مؤخراً لتسوية المستحقات المتأخرة للشركات لدى الصندوق.

وقالت ان هذه الدفعة شملت ٤٠ شركة باجمالى قيمة مستحقات ٢٠٨,٤ مليون جنيه، وبصافى ١٩٢,٥ مليون جنيه بعد استقطاع كافة مديونيات تلك الشركات لدى وزارتي المالية والترول. لافتة الى انه تقدم للصندوق خلال شهر فبراير طلبات من حوالى ١٦٠٠ شركة للاستفادة من مبادرة السداد الفوري، حيث يتولى الصندوق التواصل مع الشركات لإخطارهم بالمبالغ المستحقة تمهيدا لإستكمال إجراءات إصدار الشهادات بالمبالغ المستحقة.

بالإنابة عن رئيس مجلس الوزراء وزيرة التجارة والصناعة نكرم رموز مجتمع المال والأعمال خلال قمة مصر لأفضل ٢٠٢١ نيفين جامع : تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمسندامة على رأس أولويات القيادة السياسية والحكومة المصرية خلال المرحلة الحالية

المستدامة وذلك من خلال مساهمته فى الناتج المحلي الإجمالى وتوفير فرص العمل، لافتة الى انه على الرغم من التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا عالميا الا ان الصناعة المصرية استطاعت تحقيق مؤشرات أداء إيجابية خلال العام المالى ٢٠/١٩ حيث بلغ معدل النمو الصناعى ٦,٣٪؛ فيما بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعى حوالى ١٧,١٪ فى الناتج المحلي الإجمالى لتصل قيمة الناتج الصناعى الى ٩٤٢ مليار جنيه مقارنة بحوالى ٨٤٧ مليار جنيه فى العام السابق أى بقيمة زيادة بلغت ٩٥ مليار جنيه.

ونوهت الوزيرة أن قيمة الاستثمارات الصناعية العامة بلغت حوالى ٤٩ مليار جنيه خلال العام المالى المنقضى وهو ما يمثل حوالى ١٠,٣٪ من اجمالى الاستثمارات العامة، وقد استوعب القطاع الصناعى نحو ٢٨,٢٪ من اجمالى العمالة المصرية، وهو ما يشير الى الدور المحوري الذى يلعبه هذا القطاع الهام فى توفير فرص العمل للشباب وتخفيض معدلات البطالة، وعلى أهمية القطاع الصناعى لكونه قاطرة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وأضافت ان فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أولى اهتماما

كبيراً بالمرأة المصرية باعتبارها أحد أهم دعائم التنمية الاقتصادية المستدامة حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان المصري الى ٢٧٪ وفي مجلس الوزراء بنسبة ٢٥٪، مشيرة الى ان التكريم الذى يقدمه منتدى «قمة مصر للأفضل» سنويا لأفضل المؤسسات والقيادات التنفيذية وكذا إبراز الدور الحيوى الكبير الذى تقوم به المرأة كصانع السياسات وداعم اساسى لخطط الإصلاح الاقتصادى التى تتبناها الدولة جعله فى مصاف المنديبات الكبرى التى تساند وتدعم النجاحات التى تشهدها الدولة المصرية وبصفة خاصة المرأة فى كافة المجالات.

ونقلت جامع تحيات الدكتور/ مصطفى مديولى رئيس مجلس الوزراء للقائمين على المنتدى على الجهود المبذولة فى تنظيم هذا المنتدى والنجاحات المتتالية والتي تحقق عاما بعد عام.



القطاع الخاص شريك رئيسي فى نفيذ خطط الإصلاح الإقتصادى التي نتبناها الدولة المصرية عام استثنائى للصناعة المصرية... و ٦,٣٪ معدل النمو الصناعى خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩

المصري المرتبة الثانية ضمن أعلى الاقتصاديات الناشئة نمواً في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ ٣,٦٪ وضمن ٣ اقتصادات بالشرق الأوسط واسيا الوسطى تحقق نمو اقتصادى إيجابى. ولفتت جامع إلى ان المؤشرات الايجابية للاقتصاد المصري كانت نتيجة سياسات وقرارات اتخذتها الدولة بناء على توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وشارك فيها القطاع الخاص والتي تضمنت توجيه وزارة المالية بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة فيروس كورونا وإطلاق مبادرة «العملاء المتعثرين» المنضمرين من القطاع السياحي بالإضافة إلى توفير ٢٠ مليار جنيه للمصدرين خلال عام ٢٠٢٠ لسداد مستحقات الشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات.

وأضافت ان قطاع الصناعة المصرية يمثل رافد رئيسي ومحوري فى تنفيذ خطط الدولة للتنمية

كدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة تمثل احدى أهم أولويات القيادة السياسية والحكومة المصرية خلال المرحلة الحالية خاصة فى ظل الظروف الصعبة التى تواجه منظومة الاقتصاد العالمى من تداعيات انتشار فيروس كورونا والتي أثرت سلبا على اقتصادات كافة دول العالم، مشيرة فى هذا الإطار الى أن النجاح الذى حققته خطة الإصلاح الاقتصادى التى تبنتها الحكومة المصرية منذ أكثر من ٤ أعوام ساهمت فى تعزيز قدرات الاقتصاد المصرى على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية ومن بينها أزمة «كوفيد ١٩». وقالت ان القطاع الخاص المصرى قام بدور رئيسي فى تنفيذ خطة الدولة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا من خلال استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على العمالة، وهو الأمر الذى يؤكد على أهمية الدور الوطنى لمجتمع الأعمال كشريك رئيسي للحكومة فى تنفيذ خطط الإصلاح الاقتصادى. جاء ذلك فى سياق الكلمة التى ألقاها الوزيرة نيابة عن الدكتور مصطفى مديولى رئيس مجلس الوزراء خلال فعاليات منتدى «قمة مصر للأفضل»

وذلك بحضور عدد من الوزراء، والذي نظمته مجلة أموال الغد برئاسة الإعلامية دينا عبد الفتاح والذي شهد تكريم أفضل ١٠٠ شركة فى السوق المصرية، وأبرز ٥٠ سيدة تأثيراً فى الاقتصاد المصرى، والمتفوقين من رواد الأعمال، والمبدعين من ذوى الاحتياجات الخاصة، والمؤسسات الأفضل فى مجال المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة. وأوضحت الوزيرة ان عام ٢٠٢٠ كان عاما استثنائيا بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا والذي استلزم من الحكومة القيام بأداء استثنائى يتواءم مع حجم التحدي لاحتواء التداعيات السلبية لهذا الفيروس، حيث عملت الحكومة على محاور متعددة واتخذت إجراءات سريعة لمواجهة كافة التداعيات المتوقعة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى، لافتة الى ان هذه الإجراءات ساهمت فى ان يحقق الاقتصاد

ويمنحه ١٢ إسنشاري في مجالات الجودة ونظم الإدارة الدولية



وافقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على قرار المعهد القومي للجودة بإعتماد ١٢ إسنشاري في مجالات الجودة ونظم الإدارة الدولية بدرجة إسنشاري (كبير) لتطبيق معايير الجودة العالمية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ونشر ثقافة مفاهيم الجودة والارتقاء بنظمها في المجتمع المصري بكافة قطاعاته وتحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك وفقاً للمعايير الدولية المطبقة في هذا الصدد.

وقد قام الدكتور/ محمد عثمان رئيس المعهد القومي للجودة بتسليم الرخص للاستشاريين بعد اجتيازهم لكافة البرامج المؤهلة والمتطلبات اللازمة، وقد حضر مراسم التسليم الدكتور/ فريد النجار خبير التنمية والتطوير الإداري والدكتور عادل الذيب/ رئيس اتحاد مؤسسات التدريب بدولة

ليبيا ورئيس الأكاديمية العربية الإفريقية للدراسات.

وقال عثمان ان منح الشهادات المهنية ورخص المزاولة للأشخاص يأتي في اطار جهود تفعيل دور المعهد القومي للجودة للنهوض بنشر ثقافة الجودة وتنمية الوعي بدور الجودة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وتوحيد مفهوم الجودة لمواكبة التطورات العالمية وبما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني وكذا الخدمات المقدمة للمواطنين وطبقاً للمعايير الدولية والعالمية.

واضاف ان هذا التوجه يعكس إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ والهادفة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع حديث ومنفتح وديمقراطي ومنتج الى جانب تحسين جودة

وقد تم خلال حفل تسليم شهادات الاعتماد توقيع بروتوكول تعاون بين المعهد القومي للجودة وشركة ISC EGYPT، في مجالات التدريب والتأهيل والاستشارات وقعهما الدكتور محمد عثمان رئيس المعهد القومي للجودة والدكتور محمد لاشين/ ممثل شركة ISC EGYPT. كما قام الدكتور/ محمد لاشين ممثل شركة (CERTIFICATION PARTNER) GLOBAL بتسليم د. محمد عثمان شهادة اعتماد المعهد القومي للجودة طبقاً للمواصفة القياسية الدولية ISO21001 الخاصة بنظم ادارة المؤسسات التعليمية. كما وقع الدكتور محمد عثمان رئيس المعهد القومي للجودة والدكتور مدحت عبد الوهاب المدير التنفيذي لشركة اورينت تجديد عقد برنامج (مدير جودة معتمد)

حياة المواطنين في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل. جدير بالذكر ان وزيرة التجارة والصناعة كانت قد وافقت على قرار مجلس إدارة المعهد الخاص بمنح الشهادات المهنية ورخص المزاولة للأشخاص، حيث تعتبر «رخصة مزاولة المهنة» حجر زاوية في إصلاح وتطوير المهن بصفة عامة، وإعتماد المهنيين في المجالات التي تتعلق بنظم الجودة والإدارة والأنشطة المتعلقة بها بكافة أنواعها حيث تم وضع آليات وإجراءات الاعتماد لتكون بمثابة شهادة مهنية معتمدة تمنح بناءً على مجموعة من المعايير الحاكمة التي تقيس قدرة ومهارة العاملين في هذه المجالات وتكون بمثابة الاعتراف والمصادقة من المعهد القومي للجودة بكفاءة الحاصلين عليها.

القومي للجودة يسلم شهادات إجنياز البرنامج التدريبي الخاص بنظم الجودة الحديثة لـ ١٥ مندرّب بمحافظة المنوفية د. محمد عثمان: المعهد حريص على تعزيز التعاون مع مختلف الجهات الحكومية لنشر ثقافة الجودة بكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية



في إطار توجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بأهمية رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري ومواكبة التطورات العالمية في مجال الجودة، قام الدكتور/ محمد عثمان رئيس مجلس إدارة المعهد القومي للجودة و اللواء / ابراهيم أبو ليمون محافظ المنوفية بتسليم شهادات اجتياز البرنامج التدريبي» الدبلوم المهني» المتخصص في مجال نظم الجودة الحديثة له ١٥ مندرّباً وذلك في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين المعهد القومي للجودة ومحافظة المنوفية للاستفادة من خدمات المعهد في مجال التدريب والتأهيل والاستشارات في تطبيق نظم إدارة الجودة طبقاً للمعايير العالمية.

وقال الدكتور/ محمد عثمان رئيس مجلس إدارة المعهد القومي للجودة ان هذا البرنامج يأتي في إطار

تفعيل دور المعهد للنهوض بمنظومة الجودة ونشر ثقافتها وتوحيد مفهومها وبما يسهم في زيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، مشيراً إلى حرص الوزارة متمثلة في المعهد القومي للجودة على تعزيز التعاون مع كافة الجهات الحكومية لنشر ثقافة الجودة وتنمية الوعي بدورها في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وذلك تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

ولفت إلى أهمية رفع القدرات التنافسية للقطاع الإنتاجي والخدمي من خلال الارتقاء بمستويات الجودة وتطبيقاتها وفقاً للمعايير الدولية وهو ما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الحالية.

ونوه رئيس المعهد القومي للجودة الى الدور الهام للتدريب المتخصص في مجال نظم الجودة الحديثة

وزيرة التجارة والصناعة نسنعرض إنجازات و خطة عمل ومسنهدفان الوزارة أمام الجلسة العامة لمجلس النواب



في إطار التوجه الذي يتبعه مجلس النواب المصري بدعوة وزراء حكومة الدكتور مصطفى مدبولي لاستعراض إنجازات وخطة عمل ومستهدفات الوزارات المختلفة، استعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أمام الجلسة العامة لمجلس النواب برئاسة المستشار حنفي جبالي رئيس المجلس رؤية وخطة عمل وزارة التجارة والصناعة في ضوء برنامج الحكومة الصادر في عام ٢٠١٨. وقالت الوزيرة في مستهل عرضها إن قطاع الصناعة المصرية يمثل رافداً رئيسياً في تنفيذ خطط الدولة للتنمية المستدامة وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل، لافتة الى انه على الرغم من التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا عالمياً إلا ان الصناعة المصرية قد حققت نتائج إيجابية

ملموسة خلال عام ٢٠٢٠ تمثلت في الحفاظ على معدلات الانتاجية والعمالة وقطع شوط كبير في البدء بتحقيق تعميق حقيقي لعدد كبير من الصناعات، الامر الذي ساهم في زيادة الاعتماد على المنتجات الوطنية لسد احتياجات السوق المحلي. وأشارت جامع الى ان الوزارة وضعت خلال الفترة الماضية خطة عمل متوازنة بالتنسيق والمشاركة مع رجال الصناعة

ارتكزت على ايجاد حلول جذرية للتحديات التي واجهت القطاع الصناعي، فضلاً عن تقديم تسييرات غير مسبوقه - خاصة في ظل تطورات الموقف الوبائي من إنتشار جائحة كورونا- لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاع الصناعي وبصفة خاصة في المجمعات الصناعية الجديدة، والإستفادة من منظومة المجمعات الصناعية للتوسع في عمليات تصنيع المكونات ومستلزمات الانتاج وتشغيل المصانع بكامل طاقتها الانتاجية وإعتبار تلك الأهداف ركائز اساسية لخطة عمل الوزارة خلال عام ٢٠٢١. واستعرضت الوزيرة عدداً من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء القطاع الصناعي، حيث اوضحت انه على الرغم من تطورات الموقف الوبائي العالمي الا ان القطاع الصناعي استطاع تحقيق مؤشرات أداء إيجابية خلال العام المالي ٢٠١٩ حيث بلغ معدل النمو الصناعي ٦,٣٪؛ فيما بلغت

نسبة مساهمة الناتج الصناعي حوالي ١٧,١٪ في الناتج المحلي الإجمالي. وقد استوعب القطاع الصناعي نحو ٢٨,٢٪ من إجمالي العمالة المصرية، وهو ما يشير الى الدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع الهام في توفير فرص العمل للشباب وتخفيض معدلات البطالة، وعلى أهمية القطاع الصناعي لكونه قاطرة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

إصدار ٤٠ ألف رخصة تشغيل لمنشآت صناعية وميكنة فروع التنمية الصناعية بالمحافظات



وأضافت الوزيرة أن الهيئة العامة للتنمية الصناعية أصدرت ٤٠ ألف رخصة تشغيل لمنشآت صناعية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٠، مشيرة إلى أن قانون تيسير منح التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ساهم في منح العديد من التسييريات لترخيص المنشآت الصناعية حيث تم تقليص الفترة اللازمة للحصول على التراخيص من ٦٣٠ يوم إلى ٣٠ يوم في حالة المشروعات عالية المخاطر ونحو ٧ أيام في حالة المشروعات الأمانة ببناء

وأوضحت أن القانون خفض أيضاً عدد جهات الاشتراطات من ١١ جهة لتصبح جهة واحدة وهي هيئة التنمية الصناعية، وخفض عدد العمليات الإجرائية الأساسية من ٧ عمليات إلى ٣ عمليات فقط، وخفض الإجراءات الداخلية من نحو ١٥٤ إجراء ليصبح ١٩ إجراء فقط،

كما أخضع القانون معايير التفتيش والمتابعة إلى ضوابط ومواعيد واحكام، ووضع نظام واضح للتظلمات.

وأشارت جامع إلى أن القانون قد لزم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتطوير نظم تنفيذ الإجراءات وعمليات الإصدار لتصبح الكترونية وممكنة وذلك بدلاً من النظام اليدوي، حيث قامت الهيئة بمكنة كافة أفرعها

ومكاتبها في المحافظات، وقامت بربطها الكترونياً بالمقر الرئيسي لتيسير الإجراءات على المستثمرين، وذلك من خلال مكنة ١٤ فرع للهيئة بالمحافظات، ونحو ١٣ مكتب تغطي معظم محافظات الجمهورية لتسهيل وتيسير الإجراءات بها، كما تم إنشاء (٤) فروع جديدة للهيئة لتيسير على المستثمرين في تلقي الخدمات.

تعميق التصنيع المحلي للصناعة المصرية على رأس أولويات خطة عمل الوزارة

وفيما يخص تعميق التصنيع المحلي، قالت الوزيرة إن الوزارة أطلقت برنامجاً قومياً لتعميق التصنيع المحلي من خلال زيادة نسب القيمة المضافة في المنتجات الوطنية، الأمر الذي يساهم في إحلال المنتجات المستوردة بمنتجات مثيلة منتجة محلياً، حيث تستهدف الوزارة عدد من الصناعات والسلع ذات الأولوية لتشجيع توفير المنتجات المحلية بها بما يلبي احتياجات السوق المحلي، كما تمت مراجعة كافة البنود الجمركية للواردات عن عام ٢٠١٩ والتي بلغ عددها ٦٨٥٣ بند جمركي، وتحديد واردات مستهدفة في ٢٢٨ بند جمركي بقيمة واردات تبلغ ١٦,٦ مليار دولار وهو ما نسبته ٢,٣٪ من إجمالي الواردات.

وأوضحت جامع إنه تم تحديد قائمة مبدئية للسلع المستهدفة لإحلال وارداتها بقطاعات الصناعات الهندسية وصناعات مواد البناء والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وقطاع الصناعات

الطبية والدوائية والصناعات النسيجية، مشيرة إلى قيام الوزارة بتحفيذ تكامل سلاسل التوريد المحلية، حيث تم حتى الآن التعاون مع ٣٠٣ منشأة صناعية.

ولفتت إلى سعي الوزارة لتعميق التصنيع المحلي من خلال برنامج تنمية سلاسل الموردين وتطوير قاعدة صناعية متنوعة من الموردين المحليين، حيث يركز البرنامج على محورين أساسيين، هما تكوين شراكات مستدامة بين المنشآت الصناعية المحلية والدولية والموردين المحليين، ودعم العمل الجماعي بين الموردين المحليين بهدف تلبية احتياجات المنشآت الصناعية المحلية والدولية، وإصدار قاعدة معلومات يستفيد منها المجتمع الصناعي، وقد بلغ عدد الموردين المستفيدين من البرنامج ٥٠ مورد، وتم فعليا البدء في تصنيع وإنتاج ٥١ منتج محلياً.

وفي هذا الإطار أشارت جامع إلى أنه تم اتخاذ عدد من القرارات خلال الفترة الماضية بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا عالمياً

تشجيع النوجه نحو الصناعة الخضراء.. إصدار ٢٠٠ مواصفة قياسية مصرية متوافقة مع المعايير الدولية



الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

في المرحلة الأولى من البرنامج على الاعتماد على الشركات المصنعة للسيارات محلياً بهدف تعميق الصناعة المحلية، وتم التنسيق مع عدد ٩ شركات لتوفير عدد ١٢ طراز من السيارات، وذلك بأسعار تنافسية من خلال توافر طرازات للسيارات الملاكي والتاكسي تبدأ أسعارها من (١٥٥) ألف جنيه. فضلاً عن التباحث مع وكلاء الشركات العالمية في مصر لجذب مزيد من الاستثمارات والعمل على نقل تصنيع السيارات الصديقة للبيئة والتي تعمل بالغاز الطبيعي.

ونوهت جامع إلى قيام الوزارة بتنظيم المعرض الأول لتكنولوجيا إحلال وتحويل السيارات للعمل بالطاقة النظيفة خلال شهر يناير ٢٠٢١ برعاية وحضور السيد رئيس الجمهورية وبمشاركة أكثر من ٣٠ شركة عاملة بقطاع صناعة السيارات وخدمات التحويل.

واعتاد ١٢٢ معمل متطور.
- إجراء أكثر من ٨٥ ألف اختبار لعينات صناعية وكيميائية، بمتوسط وقت زمني لتحليل العينات يبلغ ٢ يوم فقط.

ولفتت جامع إلى حرص الوزارة على التوجه نحو تشجيع الصناعة الخضراء والنظيفة والحد من استهلاك الموارد، حيث بلغ عدد المصانع التي تطبق مفهوم الاقتصاد الأخضر ٤٢ مصنع، فيما بلغ عدد الدراسات والتعاقدات والقياسات في مجال الطاقة حوالي ٩٨٥ دراسة.

وفي هذا الإطار أشارت الوزيرة إلى مشاركة الوزارة في تنفيذ البرنامج القومي لتحويل وإحلال السيارات للعمل بالطاقة النظيفة، والذي يهدف إلى إحلال السيارات المتقدمة (ملاكي - تاكسي-ميكروباص) والتي مر على صنعها أكثر من ٢٠ عاماً بسيارات أخرى جديدة تعمل بالغاز الطبيعي، حيث من المستهدف إحلال عدد ٢٥٠ ألف سيارة خلال ٣ سنوات، من بينها إحلال عدد ٧٠ ألف سيارة (٥٥ ألف سيارة ملاكي وتاكسي، ١٥ ألف سيارة ميكروباص) خلال عام ٢٠٢١، ويتم زيادة العدد إلى ٩٠ ألف سيارة كل عام خلال عامين ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، حيث تم التوافق

أكدت الوزيرة أن الوزارة تسعى جاهدة لتحسين تنافسية القطاع الصناعي من خلال تطوير المنظومة الشاملة للجودة ورفع جودة المنتجات فكافة القطاعات الصناعية والتوافق مع المعايير الدولية بما يؤدي إلى تعزيز قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة والنفاذ للأسواق العالمية، وذلك من خلال الارتقاء بمعايير المواصفات والجودة والرقابة وتوحيد المواصفات في الأسواق المحلية والتصديرية.

وأشارت الوزيرة إلى أنه تم تحقيق عدد من النتائج الإيجابية في هذا الإطار تضمنت:

- إصدار ٢٠٠ مواصفة قياسية متوافقة مع المعايير الدولية، ونحو ٧١ مواصفة متوافقة مع المعايير البيئية، وعقد ١٨٥ ورشة عمل وبرنامج لتوعية وتدريب المنتجين وتيسير تطبيق المواصفات القياسية على الإنتاج المحلي.

- تطوير منظومة التفتيش والرقابة من خلال الحملات التفتيشية على المصانع والتي بلغت أكثر من ١٩ حملة تفتيشية.

- اعتماد نحو ١٥٠٨ مركز خدمات ما بعد البيع، ومنح علامة الجودة لحوالي ٥٤٥ منتج محلي الصنع.

- إجراء أكثر من ٥٥ ألف اختبار على الجودة،

نجاح الحكومة في إدارة ملف كورونا بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية

التأجيل في السداد.
- إرجاء التسييل الجزئي لخطابات الضمان البنكية الخاصة بإثبات الجدية لحين الانتهاء من تنفيذ مرحلة البرنامج الزمني بعد المهلة المجانية.

- حماية الصناعة المحلية من تقلبات الأسعار العالمية من خلال (تنظيم عملية إستيراد السكر الأبيض - مد العمل برسوم الوقاية المفروضة على بعض الواردات من الحديد والصلب - وقف إستيراد منتجات السيراميك)

واستمرار العمل بها للوفاء باحتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات، ومن أهمها:

- مد العمل بالرخص والسجلات الصناعية المنتهية.

- منح مهلة مجانية لكافة الأراضي والوحدات الصناعية الساري تخصيصها دون تحميل المستثمر رسوم أو تكاليف معيارية.

- تأجيل استحقاق الأقساط وما يستحق عليها من فوائد وكافة المستحقات الأخرى للمخصص لهم وحدات صناعية من خلال الهيئة مع عدم تطبيق اية غرامات أو فوائد

وقالت أن الحكومة ادارت ملف تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصري باحترافية كبيرة وذلك بشهادة المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، حيث ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في تخفيض الكثير من الأعباء عن كاهل مجتمع الأعمال المصري.

وفي هذا الإطار أوضحت الوزيرة أن الوزارة اتخذت عدد من الإجراءات الاحتوائية لتخفيف الآثار على القطاعات الصناعية جراء أزمة كورونا، والتأكد من عدم تأثر العمل بالمصانع

استقرار نسبي لمعدلات الصادرات المصرية للأسواق العالمية رغم أزمة كورونا

قرارات محورية لتأمين الإحتياجات الاسرنايدية للمواطنين لمواجهة نداعيات فيروس كورونا

وأوضحت الوزيرة أن ما حققته الصادرات السلعية المصرية على الرغم من التحديات الصعبة التي شهدتها حركة التجارة الدولية جراء انتشار فيروس كورونا عالميا مطلع العام الماضي وما تبعه من غلق مصانع وتوقف موانئ في معظم دول العالم يمثل قصة نجاح حققتها الصناعة الوطنية وذلك بشهادة المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي



أنه على الرغم من التأثيرات السلبية لجائحة كورونا والكساد الاقتصادي الذي شهده العالم أجمع خلال الفترة الماضية، فقد شهدت الصادرات المصرية إستقراراً نسبياً خلال عام ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمتها نحو ٢٥ مليار و ٢٩٥ مليون دولار مقابل ٢٥ مليار و ٦٣٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩، وهو الأمر الذي أشادت به التقارير الصادرة عن عدد من المؤسسات الاقتصادية الدولية من بينها البنك الدولي.

عدد من القطاعات ذات الأولوية في التصدير والارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية والإستفادة من الإتفاقيات التجارية والإقليمية لفتح المزيد من الأسواق أمام المنتج المصري، وتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المرتفعة، فضلاً عن تعزيز منظومة متابعة ورقابة المنتجات المستوردة بهدف الإرتقاء بجودة المنتجات المعروضة بالسوق المصري. وأشارت الوزيرة إلى أن الخطوات التي اتخذتها الوزارة أسفرت عن تحقيق عدد من المستهدفات التي انعكست بصورة إيجابية على مؤشر التجارة الخارجية لمصر خلال عام ٢٠٢٠ حيث انخفض عجز الميزان التجاري لمصر مع دول العالم خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٧٪ نتيجة التراجع الذي شهدته الواردات المصرية بنسبة ١٢٪ حيث بلغت ٦٣ مليار و ٥٨٧ مليون دولار مقابل ٧١ مليار و ٨٦٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩، لافتة إلى

وأوضحت الوزيرة خلال استعراضها لرؤية وخطة وزارة التجارة والصناعة أمام مجلس النواب أن الوزارة سعت خلال الفترة الماضية لتحقيق عدد من المستهدفات في ملف التجارة تتواءم مع التطورات التي شهدتها التجارة الدولية تضمنت تحقيق إستدامة في معدلات نمو الصادرات المصرية غير البترولية وخفض حدة التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات التصديرية المختلفة التي توفير الإحتياجات الإستراتيجية من السلع والمنتجات الأساسية لمواجهة تطورات الموقف الوبائي العالمي، بالإضافة إلى توفير البدائل المحلية للمنتجات المستوردة ودفع إستراتيجية تعميق المكون المحلي بالصناعة للمساهمة في سد الإحتياجات الصناعية في ضوء ضعف قنوات التوريد الدولية جراء التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، لافتة إلى أن المستهدفات تضمنت أيضاً التركيز على

نجاح الحكومة في وضع حل جذري لملف المساندة التصديرية

ولفتت الوزيرة في هذا الإطار إلى أنه تم صرف ٦.٧ مليار جنيه للشركات المستفيدة بصورة متوازنة مع أكثر من مبادرة تم الإعلان عنها والتي تضمنت مبادرة السيد رئيس الجمهورية بصرف نسبة ٣٠٪ من إجمالي المستحقات المتأخرة للمصدرين والتي استفادت منها نحو ٦٠٠ شركة مصدرية كبيرة الحجم، ومبادرة السداد الفوري للمستحقات التي تقل عن ٥ مليون جنيه والتي استفادت منها نحو ١٧٤٥ شركة صغيرة، إلى جانب مبادرة التسويات الضريبية، والتي استفادت منها نحو ١١٣ شركة، ومبادرة تشجيع الإستثمار المباشر للشركات التي تقدمت ببرامج للإستثمارات الإضافية أو التوسعات

ما تم صرفه خلال تلك الفترة نحو ١٣.٢ مليار جنيه وبلغ إجمالي عدد الشركات المتقدمة للمبادرة ١٥٨٠ شركة موزعة على البرامج المختلفة، كما بلغ عدد الشركات التي تم إصدار شهادات لها ١١٢٥ شركة، لافتة إلى أنه في إطار تزايد الإقبال من قبل الشركات للإستفادة من المبادرة فقد تم مد فترة التقديم للإستفادة من المبادرة حتى نهاية فبراير الجاري لتوسيع نطاق الشركات المستفيدة، وقد استحوذ قطاع الصناعات النسيجية على نحو ٢٩٪، وقطاع الصناعات الهندسية على نحو ١٩٪، وقطاع الصناعات الغذائية على ١٦٪، وقطاع الصناعات الكيماوية على ١١٪، والحاصلات الزراعية ٩٪ من مخصصات المبادرة.

الكحول بكافة أنواعه ومشتقاته، ووقف تصدير الماسكات الجراحية ومستلزمات الوقاية من العدوى، وإلزام المصانع والشركات والجهات الموردة للمستلزمات الوقائية والملتزمة بعقود توريد مع وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية بتوريد تلك الأصناف للهيئة المصرية للشراء الموحد، بالإضافة إلى زيادة عدد الواردات بالمصانع المنتجة للسلع الأساسية والمستلزمات الطبية للحفاظ

و نوهت الوزيرة أن الوزارة تبنت خلال الفترة الماضية عدد من القرارات والتدابير الضرورية لتأمين الإحتياجات الأساسية للمواطنين من المستلزمات الطبية والسلع الغذائية لمواجهة تداعيات جائحة انتشار فيروس كورونا» كوفيد ١٩» مشيرة إلى أن هذه الإجراءات تضمنت وقف تصدير

خطة شاملة لتحقيق النكامل الصناعي والنجاري مع دول القارة السمراء

وأكدت جامع أن الوزارة أعدت خطة عمل للتوجه نحو أفريقيا وتعزيز الإستفادة من إتفاقيات التكامل الإقليمي الموقعة بين مصر ومختلف شركائها من الدول والتجمعات الإفريقية حيث تركز خطة العمل على عدد من المحاور الرئيسية أولها محور التجارة والذي يركز على تعظيم الإستفادة من الإتفاقيات التجارية مع الدول الإفريقية من خلال تذييل كافة العقبات التي تواجه الصادرات المصرية ومتابعة المفاوضات الفنية الخاصة بالتخفيضات الجمركية وقواعد المنشأ مع الدول الأعضاء بالتجمعات الاقتصادية الثلاثة (الكوميسا- السادك- جماعة شرق أفريقيا) فضلاً عن إتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية Afcfta والتي تضم ٥٥ دول إفريقية والتي تعد مصر أحد أهم الدول الفاعلة في هذا الإتفاق وكذلك استكمال مبادرة الوزارة للتصدير إلى أفريقيا، وذلك من منظور التعاون في الصناعات التجميعية والصناعات التحويلية والتي تستهدف تصدير مدخلات إنتاج مصرية إلى الدول الإفريقية بما يسمح بالتجميع الأولى وهو ما سيشجع لمصر فرصة تصدير ٨٠٪ من إجمالي المنتج المصري في صورة مدخلات إنتاج وذلك بعد استهداف قطاعات إنتاجية محددة في عدة دول إفريقية. وأشارت الوزيرة إلى أن المحور الثاني لخطة العمل يتضمن التصنيع المشترك والذي يهدف إلى إنشاء صناعات تحويلية مشتركة للإستفادة من المواد الخام المتوافرة في الدول الإفريقية وتعميق التواجد الاقتصادي لمصر في هذه الدول، وتعزيز فرص التصنيع المشترك، وتلبية طلبات تقديم الدعم الفني في عدد من الصناعات الرئيسية ومن بينها قطاعات مواد البناء، والتصنيع الزراعي والسلع الهندسية، لافتة إلى أن المحور الثالث يتمثل

في اللوجستيات والذي يركز على استكمال منظومة المراكز اللوجيستية، والتنسيق مع الجهات الوطنية للتغلب على عقبات حركة النقل الجوي المباشر بالإضافة إلى التعاون مع وزارة النقل لدراسة تسيير خطوط نقل ملاحية مباشرة إلى الدول الإفريقية خاصة غرب أفريقيا فضلاً عن تشجيع مجتمع رجال الأعمال في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في الدول الإفريقية. ولفقت جامع إلى أن المحور الرابع يتضمن التعاون الفني والذي يستهدف صياغة

على استدامة توافر تلك المنتجات بالسوق المحلي، والتنسيق بين مكاتب التمثيل التجاري ووزارتي الصحة والتموين والتجارة الداخلية لفتح قنوات اتصال بسلاسل التوريد الدولية لتوفير الإحتياجات المحلية الإستراتيجية.



مبادرات إقليمية للتكامل الصناعي بين الدول الإفريقية والتعاون المشترك في مجالات تبادل المعلومات وتصميم منصة معلوماتية تشمل خريطة الموارد الإفريقية، وتنشيط دور المؤسسات المالية لتقديم خدمات موجهة للإسراع في وتيرة التكامل الصناعي الإفريقي إلى جانب متابعة التنسيق مع الجهات الوطنية لمتابعة المشروعات التي تقوم مصر بتنفيذها في الدول الإفريقية، بالإضافة إلى توفير التدريب للكوادر الإفريقية في مجال التجارة الخارجية.

نعظيم الاسنفادة من كافة انفاقيات التجارة الحرة والنفضيية الموقعة مع الشركاء التجاريين



التعاون التجاري وضمن استثمارا تنامي المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين، مشيرة الى ان الوزارة تعمل على متابعة تنفيذ اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور حيث تم تحرير القائمة الاولى منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في سبتمبر ٢٠١٧ وتحرير القائمة الثانية في سبتمبر ٢٠٢٠ وبذلك تصل السلع المعفاة تماما من الرسوم الجمركية الى اطار الاتفاق الى ما يقرب من ٣٢٠٠ سلعة من بينها بنود عدد من السلع الزراعية والزراعية المصنعة ومواد البناء والمنسوجات والملابس الجاهزة. وأوضحت جامع أن الوزارة أولت اهتماما كبيرا لدعم جهود النفاذ الى الأسواق الخارجية من خلال توفير المعلومات والفرص التصديرية، وتنظيم المعارض الداخلية والخارجية، وزيادة الوعي بثقافة التصدير واحتياجات السوق الخارجية، لافتة الى ان الوزارة عملت على تفعيل دور جهاز

التمثيل التجاري ومكاتبه التجارية بالخارج لإتاحة الفرص التصديرية والاستثمارية، وإعادة تشكيل المجالس التصديرية ومجالس الاعمال بما يعكس حجم ومستوى العلاقات التجارية بين مصر ومختلف شركائها التجاريين، فضلا عن اعداد الدراسات التسويقية للمصدرين، والتنوعية بكيفية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي اتاحتها الاتفاقيات التجارية، واعداد عدد من الضوابط الجديدة للمشاركة في الأنشطة الترويجية من معارض وبعثات تجارية وزيادة المستفيدين منها.

أكدت جامع أن الوزارة استهدفت خلال المرحلة الماضية تفعيل شبكة الاتفاقيات التجارية الموقعة مع عدد من الأسواق الواعدة تضمنت الانتهاء من إجراءات التصديق على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA حيث انتهت مصر من إجراءات التصديق على الاتفاق في ابريل ٢٠١٩، وذلك بعد توقيعها في مارس ٢٠١٨، مشيرة إلى أنه جاري حاليا التنسيق على المستوي الوطني لبدء تنفيذ الاتفاق على أساس مبدأ المعاملة بالمثل حيث تم الانتهاء من العرض المصري للتخفيضات الجمركية، وكذا عرض الالتزامات المحددة للتجارة في الخدمات في إطار الاتفاق وجاري التفاوض عليهما مع الدول الأفريقية أطراف الاتفاق، كما تم الانتهاء من ٨١٪ من قواعد المنشأ التفضيلية للسلع المتداولة في إطار الاتفاق. وقالت الوزيرة أن مصر وقعت إتفاقية شراكة مع بريطانيا عقب خروجها من الإتحاد الأوروبي بهدف تحقيق مزيد من

اسنعمادات المشاركة المصرية بمعرض اكسبو دبي ٢٠٢٠



تطلق من أجنحة عمل الاتحاد الأفريقي أجنحة ٢٠٢٣، إلى استعراض مبادرات التنمية مثل مبادرة التعلم في مصر، ومصر كمقصد للسياحة العلاجية، ومصر الداعمة للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة، وإثراء الحياة الثقافية، والحد من الفقر والقضاء على الجوع، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

مصر مكاسب اقتصادية كبيرة مصر من مشاركتها في معرض اكسبو دبي تتضمن تقديم مصر كوجهة للاستثمارات العالمية بما تحتويه من مدن ذكية، ومناطق صناعية، والمنطقة الاقتصادية لفتاة السويس، بالإضافة بالتنسيق مع الدول الأفريقية لدعم استراتيجية التوجه نحو أفريقيا، حيث تم عقد سلسلة اجتماعات تنسيقية بين مفوضي عموم الدول الأفريقية لترتيب فعاليات مشتركة مع التركيز على الموضوعات التي

أكدت جامعاً الوزارة بدأت تدريجياً في التوسع في المشاركة بالمعارض الخارجية وفقاً لما تقتضيه تطورات الموقف الوبائي العالمي لفيروس كورونا «كوفيد ١٩» مشيرة الى ان مصر شاركت في ضوء توجهها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية بدول الجوار العربي والإفريقي بفعاليات الدورة الـ ٣٨ من معرض الخرطوم الدولي خلال شهر يناير الماضي بمشاركة ٦١ عارض يمثلون ٢١ مؤسسة حكومية وشركة خاصة. وقالت الوزيرة أنه يجري حالياً التحضير للمشاركة المصرية بمعرض اكسبو دبي المقبل بدولة الإمارات الشقيقة على مدار ٦ أشهر والذي يعد إحدى أكبر الفعاليات الاقتصادية المقامة خلال عام ٢٠٢١ والذي يتوقع أن يستقبل نحو ٢٠ مليون زائراً، مشيرة الى أنه من المتوقع أن تحقق

مجلس النواب داعم ومحرك رئيسي للسياسات الحكومية وخدمة مصالح المواطن المصري

وأشادت الوزيرة بحرص المجلس على إرساء قواعد دستورية عظيمة من التعاون البناء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يحقق المصلحة الوطنية ويساهم في دفع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، ويعلي من قيم المسؤولية الوطنية لكافة مؤسسات الدولة تجاه شعب مصر العظيم لتحقيق آماله وتطلعاته.

وذوي الخبرات ورجال الأعمال. وأشارت جامع في هذا الصدد إلى تطلع الوزارة لمزيد من التعاون والتنسيق المشترك مع كافة أعضاء المجلس بما فيه صالح الوطن، معربة عن خالص التهنية لأعضاء المجلس على فوزهم بالانتخابات البرلمانية لمجلس النواب وبدء انعقاد جلساته للاضطلاع بمهامه الوطنية والقومية المسندة إليه في الرقابة والتشريع.

وقالت جامع أن هذه النتائج الايجابية لم تكن لتتحقق لولا التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة التجارة والصناعة وجهاز تنمية المشروعات وكافة مؤسسات وأجهزة الدولة وكذلك السلطة التشريعية في مصر ممثلة في مجلس النواب والذي يعد المحرك والداعم الرئيسي للسياسات الحكومية المتخذة بما يصب في مصلحة المواطن المصري مدعوماً بما يتمتع به المجلس من نخبة من العلماء

نفضية إعلامية واسعة من كافة الصحف ووسائل الإعلام للجلسة

هذا وقد حظيت الجلسة العامة لمجلس النواب التي استعرضت فيها الوزيرة رؤية وخطة عمل الوزارة بتغطية واسعة من كافة وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية والصحف القومية والخاصة.

وزيرة التجارة والصناعة لـ«النواب»:

٢٠٢٠ كان عاما استثنائياً على الاقتصاد العالمي والمصري

في البدء بتحقيق عميق حقيقي لتعدد كبير من الصناعات، الأمر الذي ساهم في زيادة الاعتماد على المنتجات الوطنية لسد احتياجات السوق المحلية. وأشارت جامع الى ان الوزارة قامت خلال الفترة الماضية بوضع خطة عمل متوازنة بالتنسيق والمشاركة مع رجال الصناعة، اركزت على ايجاد حلول جذرية للتحديات التي واجهت القطاع الصناعي. واستعرضت الوزيرة عدداً من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء القطاع الصناعي، حيث اوضحت انه على الرغم من تطورات الموقف الوبائي العالمي ولا ان القطاع الصناعي استطاع تحقيق مؤشرات أداء ايجابية خلال

نفيين جامع لـ«النواب»:

٢٠٢٠ عام استثنائي للصناعة

.. وحققتنا نتائج ايجابية في معدلات النمو والإنتاج

الوزيرة: ٦,٣% معدل نمو القطاع الصناعي رغم كورونا.. ونوطن عدد كبير من الصناعات لسد احتياجات السوق المحلية

أكدت نفيين جامع وزيرة التجارة والصناعة، ان العام الماضي كان عاماً استثنائياً على الاقتصاد العالمي ومن ثم الاقتصاد المصري، خصوصاً فيما يتعلق بحركة التجارة التي تعدد كبير من الصناعات التي دخلت عالمنا، وأشارت الى ان قطاع الصناعة استطاع تحقيق نمو إيجابي في معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي، وذلك بفضل الدعم الحكومي المتخذ بما يصب في مصلحة المواطن المصري مدعوماً بما يتمتع به المجلس من نخبة من العلماء

وزيرة التجارة: ٦,٣% معدل النمو الصناعي.. و١٧,١% الإسهام في الناتج المحلي

أكدت نفيين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن العام الماضي كان عاماً استثنائياً على الاقتصاد العالمي ومن ثم الاقتصاد المصري، خصوصاً فيما يتعلق بحركة التجارة التي تعدد كبير من الصناعات التي دخلت عالمنا، وأشارت الى ان قطاع الصناعة استطاع تحقيق نمو إيجابي في معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي، وذلك بفضل الدعم الحكومي المتخذ بما يصب في مصلحة المواطن المصري مدعوماً بما يتمتع به المجلس من نخبة من العلماء

وزيرة التجارة والصناعة للنواب:

2020 عام استثنائي للصناعة المصرية ومؤشرات ايجابية لمعدلات النمو

أكدت نفيين جامع وزيرة التجارة والصناعة، ان العام الماضي كان عاماً استثنائياً على الاقتصاد العالمي ومن ثم الاقتصاد المصري، خصوصاً فيما يتعلق بحركة التجارة التي تعدد كبير من الصناعات التي دخلت عالمنا، وأشارت الى ان قطاع الصناعة استطاع تحقيق نمو إيجابي في معدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي، وذلك بفضل الدعم الحكومي المتخذ بما يصب في مصلحة المواطن المصري مدعوماً بما يتمتع به المجلس من نخبة من العلماء

الآثار الإقنصامية للثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي على المسنويين العرب من العربي والعالم

المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي

ذات الأولوية بالنسبة للدول العربية بالتركيز على التطبيقات الداعمة للتنوع الاقتصادي وزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• دعم البنية التحتية التقنية من خلال تطوير مستويات كفاءة شبكات الاتصالات، والمزيد من الاستثمارات في مجال تقنية المعلومات.

• تشجيع الحكومات للتحويل نحو تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال التوسع في استخدام هذه التقنيات في تقديم الخدمات الحكومية بما يساعد على زيادة مستويات كفاءة هذه الخدمات وتقليل تكلفتها وتعزيز الطلب على استخدام مثل هذه التطبيقات على المستوى المحلي.

• تبني أطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية تستهدف تشجيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وضمان توفير بيئة جاذبة للشركات العاملة في هذا المجال تسهم في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا الصدد.

• ضمان حوكمة الذكاء الاصطناعي من خلال وجود أطر محلية للاستخدام المسؤول لهذه التقنيات بما يتوافق مع المبادئ الدولية ذات الصلة.

• الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توجيه نظم التعليم الحالية نحو التركيز على خلق أجيال جديدة متخصصة وناطقة في مجالات العلوم والهندسة والرياضيات التي تستند إليها تقنيات الذكاء الاصطناعي بداية من مرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم الجامعي وما بعد الجامعي.

• إتاحة البيانات اللازمة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وفق أطر قومية تضمن مراعاة الخصوصية وأمن وحماية البيانات.

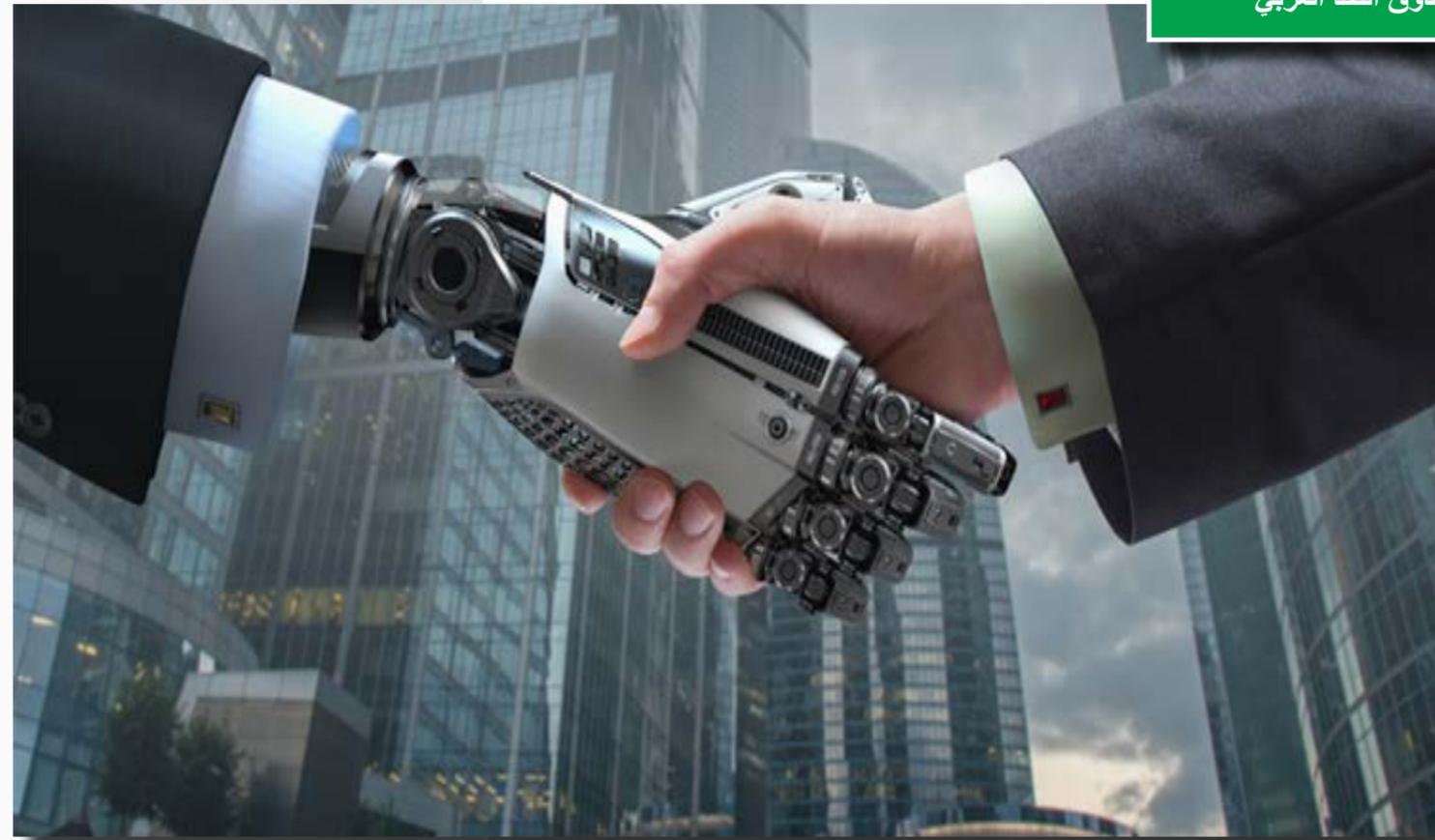
العربية نحو افتتاح كليات متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي وعقد تحالفات وشراكات مع شركات التقنية لدعم رأس المال البشري في هذا المجال وإعادة تأهيل العمالة. من جهة أخرى، كانت بعض الدول العربية سباقة في استقطاب وجذب الكفاءات المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقد تناول التقرير الانعكاسات الاقتصادية للذكاء الاصطناعي على مستوى الدول العربية حيث أشار إلى أن بعض الدول العربية كانت سباقة في التحول نحو اقتصاد المعرفة في سياق استراتيجيات استهدفت الاستعداد للاندماج في إطار الثورة الصناعية الرابعة والاستفادة من التقنيات المرافقة لها، ووضع الآليات الكفيلة بمواجهة التحديات التي قد تنتج عنها لاسيما على صعيد التشغيل من خلال تأهيل العمالة الوطنية للعمل في قطاعات إنتاج المعرفة.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مؤهلة بشكل كبير للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في العقود المقبلة استناداً إلى عدد من العوامل يأتي على رأسها وجود رؤى استراتيجية داعمة لهذه التقنيات، وأطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية محفزة لها، وسياسات لدعم رأس المال البشري، واستقطاب الكفاءات لسوق العمل في هذا المجال، كذلك هناك فرص لاستفادة عدد من الدول العربية الأخرى من هذه التقنيات تتضمن السعودية، وقطر، والبحرين، والأردن، ومصر، بينما يستلزم الأمر سعي باقي الدول إلى تكثيف جهودها لتحقيق نقلة ملموسة في عدد من المجالات الداعمة للذكاء الاصطناعي.

ورصد التقرير عدد من التوصيات تضمنت:

• تكثيف الجهود لتبني استراتيجيات داعمة للذكاء الاصطناعي في المجالات



في الدول العربية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التوسع في تبني هذه التطبيقات، يأتي على رأسها الارتقاء بمستويات رأس المال البشري، وإتاحة وجودة البيانات، والبيئة التنظيمية، وارتفاع تكلفة تبني مثل هذه التقنيات.

لمواجهة التحديات المرتبطة بالارتقاء برأس المال البشري، فقد اتجهت المؤسسات التعليمية في بعض الدول

حلول لعدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، كما يعتبر رافداً أساسياً لدعم التنوع الاقتصادي وتشجيع نمو قطاعات تعتمد على التقنيات التي تعد ركيزة أساسية تعول عليها العديد من الدول في العصر الحالي لزيادة الإنتاج وخلق الوظائف للفئات الشابة المؤهلة.

ونوه التقرير إلى أنه على الرغم من تسارع وتيرة تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستوى مجتمع الأعمال

وخاصة على صعيد أسواق العمل، وزيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل والفجوة الرقمية وفجوة النوع الاجتماعي، كما تطرق التقرير إلى جاهزية الاقتصادات العربية للاستفادة من هذه التقنيات استناداً إلى عدد من العوامل من أهمها مستوى البنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري، والبيئة التنظيمية والمؤسسية، ومصادر التمويل. وأشار التقرير إلى أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في توفير

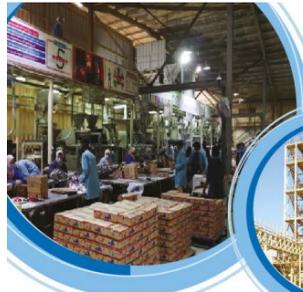
أصدر صندوق النقد العربي تقريراً حول الانعكاسات الاقتصادية للثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي استعرض المكاسب الاقتصادية المحتملة لهذه التقنيات على المستويين العربي والعالم، حيث تطرق التقرير إلى تأثير هذه التقنيات على القطاعات الاقتصادية والمكاسب المتوقعة من التوسع في استخدامها على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية والتنافسية. إضافة إلى التحديات المرافقة لهذه التحولات



صناعات همام وشركاه

تاريخ التأسيس: 1991 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2021
نوع المنتج: مراوح طرد مركزية، مراوح محورية، أبراج تبريد، مجمعات أترية، وحدات مناولة هواء، وحدات تبريد طرفية.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <http://www.hammam-eg.com>

صناعات همام وشركاه شركة وطنية مصرية تجيد هندسة وإنتاج معدات التهوية الصناعية والمراوح وتقوم بتوطين تصنيع وتجميع مراوح طرد مركزية، مراوح محورية، أبراج تبريد، مجمعات أترية، وحدات مناولة هواء، وحدات تبريد طرفية للاستخدامات المدنية والصناعية. تخلق صناعات همام فرص عمل للتقنيين ليكون لمصر ابتكاراتها في صناعة التكنولوجيا وإستثماراتها تجاه المعرفة. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001:2015, ISO14001:2015, ISO 45001:2018.



الشركة السعودية المصرية للأملاح والمعادن - سيكو سولت

تاريخ التأسيس: 2005 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
نوع المنتج: ملح الخبز، ملح نور، ملح عيش وملح، ملح تحبيشة، ملح د. سولت، ملح أجاج، ملح بيوتي، ملح ريلاكس.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <http://www.secosalt.com>

تم إنشاء المصنع عام 2005 كشركة مساهمة مصرية برأس مال مصري سعودي مشترك بمدينة العاشر من رمضان الصناعية ويعمل بها ما يزيد على 250 عاملاً، وتعتبر سيكو سولت شركة رائدة تستخدم الأساليب الحديثة في صناعة الملح بجميع أنواعه والذي يستخدم في الصناعات الغذائية والدوائية والمنظفات والكيماويات والصباغة وملح الطعام للاستهلاك الأدمي. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001, FSSC 22000, OHSAS 18001:2007, KOSHER, Halal Mark



تاكى فايتا

تاريخ التأسيس: 1976
تاريخ الحصول على العلامة: 2016
نوع المنتج: مراتب - إسفنج - كنب سرير - موبيليات.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <https://www.taki-vita.com>

تأسست شركة تاكى الأم عام 1960 وتاكى فايتا في ظل قانون الإستثمار عام 1976 وكانت نسبة رأس المال 60% مصري و40% رأس مال بريطاني واليوم اصبح رأس المال مصري بنسبة 100%. تاكى فايتا هي أول شركة في مصر والشرق الأوسط تقوم بإنتاج الإسفنج والمراتب، كما انها بدأت في إنتاج كراسي السيارات عام 1997. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 9001:2015, ISO14001:2015, ISO 45001:2018, IATF 16949:2016



مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE



بكل فخر
صنع في مصر

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام 2016 تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. وقد تمكنت 212 منشأة صناعية على مستوى الجمهورية من اجتياز التقييم بنجاح. سنقوم بعرض نبذة مختصرة عن عدد من المنشآت الحاصلة على العلامة في مجالات متنوعة.



بسكاتو للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 1976 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2016
نوع المنتج: البسكويت بجميع أنواعه شاتو، شورتي، دانش، دايجستا، كلاسيك، ماري، يسكزت بالفراولة والكاسترد وجوز الهند والشوكولاته.
السوق المستهدف: السوق المحلي.
الموقع الإلكتروني: <https://biscato.awstreams.com>

تأسست شركة بسكاتو عام 1976 وتنتج البسكويت بمختلف أنواعه والذي يصل حالياً إلى خمسة وعشرين منتجاً مستخدمة أحدث التقنيات وأمهر الصناع المحترفين للحفاظ على جوهره الحرفي وجودة منتجاته التي تميز بها منذ نشأته. المنشأة حاصلة على شهادة الجودة: ISO 22000:2018



المجد للصناعات الغذائية سنبلة

تاريخ التأسيس: 1997 عدد الفروع: 2
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
نوع المنتج: بقسماط مطحون - بقسماط كرسبي - بقسماط كرانشي - بقسماط نجوم، بقسماط بانكو - بقسماط فليكس.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <http://www.sonbola-eg.com>

تعد شركة المجد للصناعات الغذائية - سنبلة من الشركات الرائدة في صناعة المواد الغذائية ومتخصصة في إنتاج البقسماط المطحون بأنواعه، بدرجة عالية من الجودة وطبقاً للمواصفات القياسية المحلية والعالمية. تأمل الشركة أن تكون من أفضل الشركات المصرية التي تقدم لعملائها أفضل المنتجات بأعلى مستوى من الجودة. المنشأة حاصلة على شهادات FSSC 22000, SEDEX, BRC



المصرية لمنتجات البيض المبستر - إبيك

تاريخ التأسيس: 2004 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2018
نوع المنتج: بيض مبستر، بياض بيض، صفار بيض، بيض كامل.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير.
الموقع الإلكتروني: <http://www.epecegypt.com>

تهدف الشركة إلى إنتاج منتجات البيض المبستر (بياض بيض، صفار بيض، بيض كامل) وتوفير كافة المنتجات لكل العملاء سواء مستلزمات إنتاج أو منتج نهائي وذلك وفقاً للمعايير والتشريعات المحلية والدولية. المنشأة حاصلة على شهادات ISO 22000, ISO 14001, FSSC 22000, OHSAS 18001, Halal Mark



• بلغت الصادرات المصرية لقطاع الحرف اليدوية خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٠٨ مليون دولار مقارنة بـ ٢٠٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ وتضمنت أهم الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية دولة تركيا بقيمة ٣٢ مليون دولار والسودان بقيمة ٢٤ مليون دولار وألمانيا بقيمة ٢٤ مليون دولار.



• شهدت واردات قطاع الملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٢٠ انخفاضاً بنسبة ٢٤٪ حيث سجلت ٤١٤ مليون دولار مقارنة بنحو ٥٤٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩.
• حققت واردات الصناعات اليدوية خلال عام ٢٠٢٠ نسبة انخفاض بلغت ٢١٪ حيث سجلت ٣١٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٠١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩.
• حققت واردات منتجات قطاع الجلود والاحذية خلال عام ٢٠٢٠ نسبة انخفاض بلغت ٢٠٪ حيث سجلت ١٦٢ مليون دولار مقارنة بـ ٢٠٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩.
• استحوذت دول على ٣٥,٦٪ من اجمالي الصادرات المصرية شملت الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢ مليار و ٨٨٢ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار و ٥٥٦ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة مليار و ٧٠٠ مليون دولار وتركيا بقيمة مليار و ٦١٤ مليون دولار وإيطاليا بقيمة مليار و ٢٦٨ مليون دولار.



• استحوذت دول على نسبة ٤١,١٪ من اجمالي الواردات المصرية من الخارج شملت الصين بقيمة ١١ مليار و ٥٧٠ مليون دولار والولايات المتحدة بقيمة ٤ مليار و ٥٧٧ مليون دولار وألمانيا بقيمة ٣ مليار و ٩٥٩ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٣ مليار و ١٤٨ مليون دولار وروسيا الاتحادية بقيمة ٢ مليار و ٩٣٥ مليون دولار.



• بلغ اجمالي الصادرات والواردات غير البترولية لعام ٢٠٢٠ نحو ٨٨ مليار و ٨٨٢ مليون دولار كما انخفضت العجز في الميزان التجاري لمصر مع دول العالم بنسبة ١٧٪ حيث بلغت قيمة العجز ٣٨ مليار و ٢٩١ مليون دولار مقابل ٤٦ مليار و ٢٢٥ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩

شهدت الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢٠ تراجعاً بنسبة ١٪ حيث بلغت قيمتها ٢٥ مليار و ٢٩٥ مليون دولار مقابل ٢٥ مليار و ٦٣٧ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ وحققت الواردات تراجعاً بنسبة بلغت ١٢٪ حيث بلغت قيمتها ٦٣ مليار و ٥٨٧ مليون دولار مقابل ٧١ مليار و ٨٦٢ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩



• حققت صادرات قطاع مواد البناء ٦ مليار و ١٤٩ مليون دولار مقارنة بنحو ٥ مليار و ١٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩ أى بنسبة زيادة ٢٠٪

• تضمنت أهم الدول المستقبلية للصادرات المصرية من مواد البناء الإمارات بقيمة ٢ مليار و ١٣٩ مليون دولار وكندا بقيمة ٦٣٢ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٤٩٢ مليون دولار.



• حققت صادرات قطاع الصناعات الطبية خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٥٤٨ مليون دولار مقابل نحو ٥٤٠ مليون دولار بنسبة زيادة ١٪ بقيمة ٨ مليون دولار وتضمنت أهم الأسواق المستقبلية الدول للصادرات المصرية من الصناعات الطبية دولة السعودية ٨٤ مليون دولار والجمهورية اليمنية ٥١ مليون دولار والسودان ٤٣ مليون دولار.

توجيهات رئاسية لتطوير برامج بناء القدرات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة



أصبح الموظف العام أو موظف الحكومة أحد أهم اهتمامات الدولة وعلى رأسها القيادة السياسية وذلك إيماناً بأن الوسيلة الأساسية لتطوير كافة الأجهزة الحكومية هو تنمية قدرات العاملين بهذه الأجهزة ، حيث أعلنت الحكومة منذ أكثر من عام عن بدء برنامج متكامل للارتقاء بالجهاز الإداري للدولة من خلال منح العاملين دورات تدريبية متقدمة وتبني مبادرات وبرامج لتنفيذ التحول الرقمي وذلك استعداداً للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة .

ومن هذا المنطلق فقد جاءت توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء

الدكتور مصطفى مدبولي و الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتؤكد هذا التوجه ، حيث وجه ضرورة تطوير برامج بناء القدرات الإدارية والفنية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، بدءاً من إعداد برامج تدريبية للقيادات العليا ووصولاً إلى تدريب القيادات الشبابية، وذلك بهدف تنمية مهارات وقدرات الكوادر البشرية لإتاحة الفرصة لخلق قيادات من الصف الثاني من منطلق اقتناع راسخ بأن تطوير قدرات العاملين ورفع مهاراتهم، سيسهم في النهوض بالعمل الحكومي ويحقق قدر أكبر من الشفافية والحوكمة، ويسهم أيضاً في نهاية الأمر في تحسين الخدمات

شروط الحصول على حافز التميز العلمي للموظف

نشر الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تقرير مصور جديد بعنوان «حافز التميز العلمي»، وذلك في إطار سلسلة الحلقات التوعوية التي ينشرها الجهاز للتعريف بقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ .

وذكر التقرير أن من يحصل على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها يستحق حافز تميز علمي بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي أو ١٠٠ جنيه شهرياً أيهما أكبر، ومن يحصل على دبلومة واحدة مدتها سنتين له حافز تميز علمي بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي أو ٧٥ جنيه شهرياً أيهما أكبر .

وأوضح التقرير أن شرط الحصول على حافز التميز العلمي أن تكون هذه الدرجات العلمية العليا تم الحصول عليها أثناء الخدمة وفي مجال عمل الموظف .

كما أن من يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو دبلومتين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة على الأقل ل يستحق حافز تميز علمي بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي أو ١٠٠ جنيه شهرياً أيهما أكبر وذلك في إطار تنمية وتطوير مهاراته وقدراته المهنية والفنية والإدارية .

«النظية والإدارة» تأسيس قاعدة بيانات لكل العاملين المنقلين للعاصمة الإدارية الجديدة



قال الدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أنه يجري حالياً الإنتهاء من تدريب ٤٠ ألف و ١٨٧ موظفاً بالجهاز الإداري للدولة تمهيداً لنقلهم للعاصمة الإدارية الجديدة .

وأضاف الشيخ أن الجهاز انتهى من دراسة إعادة تعيين ١١٣٩ موظفاً من مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة ممن حصلوا على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة، وذلك طبقاً للضوابط والمعايير المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، مشيراً إلى أن الجهاز انتهى أيضاً من دراسة تثبيت عدد ٣٨١٩ موظفاً، وترقية ١١٩ موظفاً ببعض وحدات الجهاز الإداري للدولة، ونقل عدد ٢٤٧ موظفاً من وإلى مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة وفقاً للضوابط والمعايير المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية .

وأوضح أن جهود الجهاز خلال شهر يناير الماضي تضمنت الانتهاء من دراسة تعديل الشكل التعاقدى لعدد ٢٠٢ من العاملين ببعض وحدات الجهاز الإداري، كما تمت الموافقة على منح حافز التميز العلميلعدد ٣٦ موظفاً ببعض الجهات الإدارية

ممن حصلوا على دبلوم عالٍ أو ماجستير أو دكتوراة في مجال التخصص .

ونوه الشيخ أن الجهاز أسس قاعدة بيانات لكل العاملين الذين سينقلون إلى العاصمة الإدارية، تتضمن ملف الكتروني يحتوي كافة البيانات الخاصة بكل موظف، مشيراً إلى أنه سيتم إنشاء حساب لكل موظف يتابع فيه العديد من المهام ومنها معرفة راتبه، والدورات التدريبية التي حصل عليها والإجازات التي حصل عليها من خلال تطبيق سيتم إطلاقه فيما بعد .

ندت شعار «أحمي نفسك أحمي أسرنا» القومي للجودة ينظم برنامج للتوعية والوقاية من فيروس كورونا المسنجد

افتتح الدكتور/ محمد عثمان رئيس مجلس إدارة المعهد القومي للجودة، المرحلة الأولى من برنامج التوعية والوقاية من فيروس كورونا المستجد COVID-19 تحت شعار «أحمي نفسك أحمي أسرنا» ، وذلك بمشاركة عدد كبير من مستشاري وخبراء الجودة .

ويأتي البرنامج في إطار عدد من البرامج التوعوية التي ينظمها المعهد لمعرفة الفيروس والتطور التاريخي له وأعراض الإصابة وطرق العدوى وأفضل طرق الوقاية ، وذلك في ظل الإجراءات الاحترازية الوقائية التي تتبناها الدولة للحد من انتشار الفيروس .

جدير بالذكر أن البرنامج قام بتنفيذه والإشراف عليه الدكتورة / كريمة الشامي الأستاذة بجامعة المنصورة ومستشار مكافحة العدوى .



الصناعات الهندسية قاطرة التنمية الصناعية... وفرص تصديرية كبيرة بالأسواق الإقليمية والعالمية



بعد قطاع الصناعات الهندسية أحد أهم القطاعات الصناعية بالاقتصاد القومي حيث يضم عدد كبير من الصناعات الهامة ومنها الصناعات التكنولوجية والكهربائية والميكانيكية، وغيرها من الصناعات، ويسهم القطاع بصورة كبيرة في الحد من الاستيراد، وإتاحة منتجات وطنية للسوق المحلي وهو ما يتوافق مع توجهات الدولة وتوجيهات القيادة السياسية والبرنامج القومي لتعميق الصناعة الوطنية الذي يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية وتعميق التصنيع المحلي من خلال تطوير قاعدة صناعية متنوعة وتعظيم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية المتاحة، ورفع معدلات الاستفادة من الاستثمارات الصناعية بالإضافة إلى الارتقاء بالمعرفة الصناعية وإحلال مدخلات الإنتاج المستوردة بأخرى محلية تستهدف استراتيجية وزارة التجارة والصناعة تعميق الصناعة المصرية من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي وتحقيق التكامل بين سلاسل الإنتاج الوطنية للمساهمة في تطوير قاعدة صناعية مصرية متكاملة وذلك من خلال تنفيذ عدد من المحاور تتضمن الاتجاه نحو التكامل التصنيعي والاستفادة من الإمكانيات التصنيعية الكبيرة لشركات الإنتاج الحربي وقطاع الأعمال العام والهيئة العربية للتصنيع والمطورين الصناعيين المصريين بهدف توفير مدخلات إنتاج القطاع الصناعي المصري في مجالات الصناعات الهندسية وبصفة خاصة قطاع صناعة الأجهزة المنزلية والأدوات الصحية، وتبذل الوزارة جهود كبيرة لتشبيك المصانع ورصد ومعرفة معدلات إنتاجيتها ومتطلبات واحتياجات السوق، وذلك من خلال إعداد قاعدة بيانات تسمح بتشبيك المصانع بشكل متكامل يهدف لتعميق التصنيع المحلي، كما تعمل الوزارة على تفعيل قنوات التواصل بين المصنعين المصريين بهدف تبادل الخبرات والتنسيق مع القطاع الخاص لتخفيض فاتورة الاستيراد وتفعيل منظومة سلاسل القيمة الوطنية، التي جانب تقديم التسهيلات في التعامل مع الجهات الحكومية من خلال ميكنة معظم خدماتها لتبسيط الإجراءات وربطها بتوقيت زمني محدد لإنهاء الخدمة وتمثل المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» المخصص لها حوالي ٥٠٠ مليار جنيه لتطوير ٤٥٠٠ قرية فرصة متميزة لقطاع الصناعات الهندسية بصفة خاصة وعدد من القطاعات الإنتاجية الأخرى بصفة عامة لتوفير احتياجات هذه المبادرة من المنتجات الوطنية التي تشمل مستلزمات مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي (الطنابيات والمواسير والمحابس) والكابلات الكهربائية وعرف التفتيش والمحولات الكهربائية والمواتير وغيرها حيث تعد المبادرة مشروع قومي كبير يسهم في تعميق الصناعة الوطنية وتطوير الريف المصري.

وتتمتع مصر كافة المقومات الاقتصادية للنهوض بقطاع الصناعات الهندسية حيث تمتلك مقومات صناعية هائلة وقطاعات إنتاجية قادرة على المنافسة بالسوق المحلي والعالمي، وكذلك علاقات دولية متميزة واتفاقيات تجارية مع تكتلات عدة، وموقع جغرافي متميز يؤهلها للتصدير للأسواق الخارجية.

وقد بلغت صادرات القطاع العام الماضي ٢ مليار و ٣١٢ مليون دولار بنسبة ٩٪ من إجمالي الصادرات المصرية وكانت أبرز الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية من السلع الهندسية بريطانيا وشمال أيرلندا بقيمة ٢٣٧ مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة ١٩٣ مليون دولار وسلوفاكيا بقيمة ١٥٨ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة ١٤٧ مليون دولار، وتضمنت أهم بنود الصادرات الأجهزة الكهربائية بقيمة ٧٧٩ مليون دولار والأجهزة المنزلية بقيمة ٢٩٧ مليون دولار إلى جانب أدوات المائدة وأدوات النجارة والآلات الزراعية والآلات والمعدات.

وبدوره يقوم المجلس التصديري للصناعات الهندسية بإعداد الدراسات السوقية وإتاحتها بالمجان للشركات الصغيرة والمتوسطة، حول كيفية اختراق الأسواق الدولية ودخول المنتجات المصرية لهذه الأسواق، وإتاحة كافة المعلومات عن الأسواق المستهدفة واحتياجاتها وتقديم مشروعات ومبادرات التدريب والتأهيل للشركات بالإضافة إلى تقديم التيسيرات ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة للاشتراك في المعارض الدولية من أجل زيادة صادراتها للأسواق الخارجية.

كما يعد المجلس التصديري للصناعات الهندسية أحد أذرع الوزارة الرئيسية المعنية بتعزيز صادرات الصناعات الهندسية المصرية للأسواق الخارجية إلى جانب جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإجنبية للعمل في هذا القطاع.

يعمل المجلس على اقتراح الخطط التصديرية بما يتماشى مع أهداف واستراتيجيات الدولة بالإضافة

إلى دراسة التحديات التي تواجه المجتمع التصديري ووضع مقترحات لحلها ورفعها إلى الوزارة. وقد ساهمت جهود المجلس في دخول صادرات مصر من المنتجات الهندسية ضمن قائمة أفضل ١٠ منتجات مصدرة على مستوى العالم في ٢٠١٩ بجائز ٦ منتجات بدلاً من ٣ منتجات بـ ٢٠١٨ حيث وصل إجمالي قيمة صادرات الـ ٦ منتجات بنهاية ٢٠١٩ إلى ١,٣ مليار دولار، وقد احتلت "الغسالات والسخانات الكهربائية، والضاغطات الكهربائية، والتلفزيونات، البوتاجازات، والكابلات النحاسية، مراكز في قائمة أكثر ١٠ صادرات هندسية بالعالم.

ويعمل المجلس على تعزيز التواصل بين الشركات الهندسية مع مقدمي الخدمات المحليين والدوليين لتحسين قدراتها التصديرية حيث تستهدف زيادة صادرات القطاع الهندسي لتصل إلى المعدلات التي تتناسب مع حجم وقيمة الصناعات المصرية في المجالات الهندسية من خلال وضع برامج خاصة بالتسويق لدعم مشاركة القطاع بالمعارض الخارجية، وتأهيل الشركات الوطنية للتوريد للشركات العالمية الكبرى، مع الترويج للعلامات التجارية الوطنية إلى جانب إعداد الدراسات والتقارير الإحصائية واقتراح الدراسات الفنية والمالية اللازمة.

للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات : العنوان : أبراج أركاديا ، برج ب ، الطابق الثالث - كورنيش النيل - القاهرة مصر الموقع الرسمي

الصفحة الرسمية على الفيسبوك : <http://www.ecegypt.org/> <https://www.facebook.com/EngineeringExportCouncil/> تليفون : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٣٨ فاكس : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٤٨ البريد الإلكتروني eec@eec-eg.org

الموقع الإلكتروني www.ecegypt.org/ <https://www.facebook.com/EngineeringExportCouncil/> تليفون : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٣٨ فاكس : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٤٨ البريد الإلكتروني eec@eec-eg.org

الموقع الإلكتروني www.ecegypt.org/ <https://www.facebook.com/EngineeringExportCouncil/> تليفون : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٣٨ فاكس : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٤٨ البريد الإلكتروني eec@eec-eg.org

الموقع الإلكتروني www.ecegypt.org/ <https://www.facebook.com/EngineeringExportCouncil/> تليفون : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٣٨ فاكس : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٤٨ البريد الإلكتروني eec@eec-eg.org

الموقع الإلكتروني www.ecegypt.org/ <https://www.facebook.com/EngineeringExportCouncil/> تليفون : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٣٨ فاكس : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٤٨ البريد الإلكتروني eec@eec-eg.org

الموقع الإلكتروني www.ecegypt.org/ <https://www.facebook.com/EngineeringExportCouncil/> تليفون : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٣٨ فاكس : ٢٠٢ + ٢٥٧٥٦٦٤٨ البريد الإلكتروني eec@eec-eg.org



الواحد والعشرون - وزير للصناعة
وكانت حقبة الوزاري:
● من : (10 - 1999)
● إلى : (20 - 11 - 2001)



أهم قراراته

- تنفيذ مشروع الخريطة الصناعية لمصر لإعداد قاعدة معلومات أساسية للمناطق الصناعية وأعمال الحصر الميداني للأنشطة الصناعية بكافة المحافظات وإعداد دليل المنتجات الصناعية
- أول من أنشأ وأسس المراكز التكنولوجية التخصصية داخل وزارة التجارة والصناعة تأسيس وإنشاء مركز تحديث الصناعة
- تبني موقف واضح تجاه أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على الصناعة الوطنية تحديث وتطوير دور هيئة المواصفات و الجودة و معامل مصلحة الكيمياء
- تحديث الهيئة العامة للمساحات الجيولوجية وتحويلها لهيئة اقتصادية
- (الهيئة العامة للثروة المعدنية)





Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



mti.gov.eg